الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2239) السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

صناعة وتجارة السيارات... خلافات وخسائر

5

جـذب الاستثمار فـي الخليـج.. قطــر إنموذجا

7

المصارف الإسلامية... بين الشريعة والاستثمار!

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

تقارير: شركات الطاقة الكبرى تواجه معضلة في العراق

بغداد / متابعة المدى الإقتصادي

أظهرت مسودة نهائية لعقد بين الحكومة العراقية وشركة شل أن العديد من شركات الطاقة العالمية الكبرى قد تضطر للتخلي عن معظم الغاز الناتج من الحقول النفطية الضخمة في جنوب العراق لصالح مشروع لمعالجة وتصدير الغاز تقوده أكبر شركة في أوروبا.

ووقعت شركات نفطية عملاقة من بينها رويال داتش شل وبي.بي واكسون التي مقرها الولايات المتحدة ومؤسسة النفط الوطنية الصينية /سي.ان.بي.سي/ وايني الايطالية عقود خدمة فنية لتطوير ثلاثة حقول نفطية في جنوب العراق في ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

لكن العقود النفطية لتطوير حقول الزبير والرميلة والمرحلة الاولى من غرب القرنة وهي حقول واقعة قرب البصرة تلزم هذه الشركات الكبرى بالتخلي عن الغاز الذي لا تستخدمه في اعادة الحقن أو توليد الكهرباء لصالح شركة غاز الجنوب الحكومية العراقية.

وبموجب اتفاق الغاز الذي تبلغ قيمته ١٧ مليار دولار والذي لم تقره الحكومة العراقية حتى الان تعهدت بغداد بعمل ما يلزم لضمان أن تمد هذه الحقول شركة غاز البصرة وهي المشروع المشترك الذي تقوده شل بكل احتياجاتها من الغاز الخام وسوائل الغاز الطبيعي بما في ذلك احتياجات مرفأ لتصدير سوائل الغاز الطبيعي. وجاء في العقد: تحصل شركة غاز الجنوب على كل الغاز الخام الناتج من الحقول المخصصة باستثناء الغاز المستعمل لكن بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي ويكون عند ومن بداية العمليات مخصصا فقط للمشروع.

وجاء في خطاب تأكيد من وزارة النفط مرفق بالعقد: تضمن الوزارة أن تنفذ شركة نفط الجنوب التزامها بامداد و اتاحة كل الكميات المتفق عليها و الكميات المزمعة من الغاز الخام لشركة غاز البصرة بما في ذلك اتاحة كميات العجز حسب الحاجة. وبموجب بنود العقود النفطية تمتلك شركة غاز الجنوب كل الغاز الذي لا يستخدم في استخراج النفط أو توليد الكهرباء في حقول النفط. ولانه من المتوقع أن يفقز الانتاج من هذه الحقول النفطية وهي من أكبر الحقول غير المطورة في العالم خلال السنوات العشر المقبلة مع سعي العراق لرفع طاقته الانتاجية الى ١٢ مليون برميل يوميا فان من المرجح أن يتجاوز انتاج الغاز احتياجات البلاد في المستقبل القريب.

وقد تقترح الشركات النفطية الكبرى الاخرى بدائل لاستخدام بعض هذا الغاز. ومن المعتقد أن بعض هذه الشركات تدرس اقامة مشروعات للغاز خاصة بها. لكن خطاب التأكيد الصادر عن وزارة النفط والمرفق بالعقد ذكر أن الحكومة ستضمن وفاء شركة غاز الجنوب بالتزامها في عقد التوريد وتضمن ألا تمنعها أطراف أخرى من ذلك وهو ما يشمل عدم السماح لاي كيان اخر بفعل شيء منصوص عليه.

ولا تذكر مسودة العقد كميات الغاز الخام الذي ستسلمه شركة غاز الجنوب للمشروع المشترك الذي تقوده شل وتشارك فيه ميتسوبيشي اليابانية بحصة أقلية وستجري مراجعتها وفقا للانتاج من حقول النفط. لكن الاطراف الموقعة تتوقع أن تبلغ كميات الغاز الخام المخصصة لمشروع شركة غاز البصرة عند مستواها المستقر ٢٠٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز على الاقل. وهذا المشروع جزء حيوي من خطة العراق الكبرى لتعزيز الكهرباء والصناعة المحلية.

ويقول العقد ان شركة غاز الجنوب ستكون ملزمة قانونا بتوريد ٨٥ بالمئة على الاقل من الكميات المتفق عليها بينما ستكون شركة غاز البصرة ملزمة بتسلم ودفع ثمن ٩٠ بالمئة من تلك الكميات أو دفع الثمن حتى وان لم تتسلمها. وشريطة تلبية احتياجات العراق المتواضعة من الغاز فان العقد يمنح شركة غاز البصرة حق بناء وتشغيل مرفأ للغاز الطبيعي المسال بطاقة أربعة ملايين طن سنويا كما يمنحها الحق في بناء وتشغيل منشأة أخرى لتصدير الغاز الطبيعي المسال بعد ذلك بشرط الحصول على موافقة الحكومة.

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

اقتصاديون: تقليل التبادل التجاري سلاح اقتصادي لايقاف القصف الايراني والتركي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعا عدد من خبراء الاقتصاد الى استخدام السلاح الاقتصادي،كورقة ضغط على ايران وتركيا لايقاف القصف على القرى الكردية، فيما دعا البعض الاخر الى حل الموضوع بالطرق الدبلوماسية.

وشدد عدد من خبراء الاقتصاد في احاديث (للوكالة الاخبارية للانباء) على ضرورة استخدام السلاح الإقتصادي ضدهم من خلال غلق الحدود معهم وتخفيف التبادل التجاري لكي يكون ورقة ضغط والتراجع عن موقفهم المعادي للعراق.

ودعا الخبير الإقتصادي عبد الحسن الشمري الى ضرورة أستخدام السلاح الإقتصادي ضد الإعتداءات الإيرانية من خلال غلق المنافذ الحدودية وتخفيف التبادل التجاري معهم كورقة ضغط للحد من هذه الإعتداءات.

وقال الشمري في تصريح لمراسل (الوكالة الأخبارية للإنباء): أن الجانب الإقتصادي هو الجانب المهم في العمليات السياسية في العالم من خلال أستخدامه كسلاح لندافع به عن أراضينا وأسترجاع حقوقنا، مشيراً الى أن دول الجوار تقوم بأعتداءات مستمرة على العراق منها قطع المياه وقصف الحدود العراقية والدخول الى الأراضي بلا "محرمات"،فضلا عن إنشاء ميناء مبارك من قبل الكويت كلها هذه تجاوزات غير شرعية على العراق وشعبه.

وشدد على ضرورة التعامل بالمثل مع إيران والكويت فيجب غلق المنافذ الحدودية مع إيران ولو لمدة أسبوع واحد فأننا سوف نرى إيران ستركع الى العراق وتدفع المياه لـ (٤٥) رافداً أضافة الى نهر الكارون، وكذلك تركيا يجب أن يستعمل معها السلاح الإقتصادي لأن تركيا تصدر للعراق حوالي (٩)مليار دولار سنوياً وهذا المبلغ يشغل لهم أيدي عاملة كبيرة مما يجعلهم بإتخاذ موقف مغاير مع العراق، وأيضا مع الكويت أن يتم غلق الحدود معها وهذا يعتبر مطلب شعبي من أجل الضغط عليها والغاء ميناء مبارك، مشيراً الى وجود بلدان كثيرة يكونون بدلاء لهذه الدول في التبادل التجاري كالهند والصين ومصر وغيرها.

من جهته حذر الخبير الإقتصادي سعيد النايف في تصريحه لمراسل(الوكالة الأخبارية للإنباء) من أستخدام الإقتصاد كورقة ضغط على إيران وتركيا، مشيراً الى أن العراق هو الذي يتضرر في هذه الحالة لأنه معتمد وبشكل كبير على هذين البلدين في تجارته كالكهرباء والمواد والسلع وهم ليسوا بحاجة اليه نظراً لوجود تبادلات تجارية مع جميع دول العالم.

ودعا الى ضرورة إيجاد سياسة متوازنة وعلاقة حسن جوار ما بين دول المنطقة كلها وبصورة عامة، فعملية مقاطعة البضائع هذا شيء لا يؤثر عليهم.

وأعرب النايف عن اسفه بأن التاريخ يعيد نفسه من خلال الصراعات العثمانية والفارسية وتفكيرهم بالسيطرة على المنطقة، مطالباً الحكومة بالتركيز على القضايا الإقتصادية وتاركين المشاكل السياسية.

فيما دعا الخبير الإقتصادي غازي الكناني الى استخدام السلاح الاقتصادي ورقة ضغط على ايران لايقاف القصف، مشدداً على ضرورة اغلاق المنافذ الحدودية معهم،لمعرفة "قيمة" الاقتصادية للعراق.

وقال الكناني(للوكالة الاخبارية للانباء)أصبح من الضرورة أن يكون العراق اكثر قوتاً من خلال أثبات لدول الجوار، قوته بغلق الحدود وتخفيف التبادل التجاري معه، وأقترح الكناني على الحكومة أن تزيد التبادل التجاري مع دول تتمتع بأقتصاد مستقر، كون الاقتصاد الايراني غير مستقرر وقد يتضرر العراق منه.

هذا وكان الكناني قد دعا الحكومة الى التدخل السريع لإنقاذ نهر الوند لتعرضه للقطع من قبل السلطات الأيرانية، مبيناً أنها حرب دولية أقتصادية ضد العراق.

وقال الكناني في تصريح سابق (الوكالة الأخبارية للأنباء): يجب أن تتدخل الحكومة العراقية وبأسرع وقت للإعتداءات الإيرانية وإنقاذ نهر الوند، مشيراً الى أنها حرب دولية إقتصادية ضد العراق، ولأن هذا الإعتداء ليس المرة الأولى من قبل الإيرانيين.

وذكر أن الإيرانيين سبق وأن أعتدوا على نهر الكارون وأحتلالهم للأبار النفطية العراقية وتلوث الأراضي العراقية بالأملاح وبمياه البزل، مؤكداً على أن الحكومة لن تحرك ساكن ضد هذه الإنتهاكات.

وأفاد الخبير الإقتصادي على الحكومة أن تتخذ إجراءات صارمة بحق الإيرانيين وأن تتعامل معهم بالمثل ضد مصالحهم الأقتصادية والتجارية مثلما عملت أوربا ضد الصين.

هذا وتواصل ايران وتركيا استهدافها للقرى الكردية، فيما تسبب القصف الايراني بمقتل وجرح العشرات وتهجير المئات من العوائل.

المياه والصراع العراقي مع دول الجوار

علي عبد الكريم الجابري
المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

يقع العراق جغرافياً وسياسياً وحضرياً في نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين ثلاث حضارات كبرى هي العربية والفارسية والتركية، كما يقع العراق سياسيا وجغرافيا على حدود منطقة انقسمت خلال القرن العشرين من الناحية السياسية بين الولاء للغرب والعداء له.

وتختلف حرب ٢٠٠٣ عن حرب ١٩٩١ كون الولايات المتحدة شنت هذه الحرب لا لتدعم واقعاً راهناً، وإنما لتغيره ولتوجهه رسالة إلى المنطقة تفيد بها أنها تريد إن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في المنطقة وذلك عبر فرض الديمقراطية وكان هذا واضحا خلال هذا العام بتساقط الحكومات ورياح التغيير.

ففي ظل الظروف الداخلية التي تحيط بالعراق وعدم التقدم في جميع مفاصل الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تتزايد أيضا الضغوط الخارجية ومنها التدخل التركي والقصف المستمر على القرى الحدودية في إقليم كردستان وأيضا مسالة المياه ومنع دخولها إلى نهر دجلة والفرات.

وأيضا القصف الإيراني لحدود إقليم كردستان ومنع دخول المياه إلى الأراضي العراقية في الشمال والجنوب بالرغم من وجود هناك اتفاقيات ومعاهدات ولجان مع الدولتين حول المياه المشتركة.

إذ لم تكتف إيران بقطع مياه الأنهار التي تصب في الأراضي العراقية من أراضيها فراحت تلوث ما تبقى من مياه الجنوب وبخاصة شط العرب في البصرة الذي بات كارثة بيئية مؤكدة واقعية.

وأيضا بالنسبة إلى الكويت وميناء مبارك وما له من إضرار اقتصادية على العراق الذي يريد إن ينهض ويحسن البنى التحتية المتهشمة، كما إن الكويت تنشر كتائبها على الحدود بذريعة هجوم المتظاهرين العراقيين على الحدود الكويتية.

ممكن إن نقف عند نقطة مهمة وندقق بشكل متمعن لماذا اختارت هذه الدول للتأثير على العراق مسالة المياه؟ وهل هذه خطط متفق عليها من قبل هذه الدول أم أنها مجرد وسيلة ضغط على الحكومة المنشغلة بالحراك السياسي الداخلي والخلافات في ما بينهم؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من هذا التهديد الذي يمس سيادة العراق الديمقراطي؟

إن دول الجوار تحاول إن تنتقم من العراق كبلد وشعب على خلفية إرث الماضي البغيض، وما شهده من تغيير، وقد اتبعت في ذلك وسائل وطرق شتى، تمثلت بإرباك الوضع الأمني، ومحاولة إفشال العملية السياسية عن طريق دعم بعض الجماعات المتطرفة التي لا تؤمن بالمشروع السياسي الجديد، ولم تكتف بذلك فأخذت تعمل على إيذائه اقتصاديا عندما جعلت من ورقة المياه والموانئ أداة ضغط وابتزاز في تعاملها مع هذا البلد، ولكن بالمقابل علينا إن لا نحمل كل تبعات ما حصل لجيراننا، فلو لم يجد هؤلاء الجيران أرضاً رخوة لما استطاعوا القيام بكل هذا العبث، وتتمثل هذه الرخاوة بغياب الموقف السياسي الموحد والمتفق عليه وطنياً في تعاملنا مع دول الجوار الإقليمي، فقد تشتت مواقف الأطراف السياسية بين من يبرر لهذه التدخلات ويلتمس لها الذرائع وبين من يعارض ذلك لدوافع سياسية تكتيكية. لذا لم تكن ردود الأفعال بالمستوى المطلوب الذي يتماشى مع خطورة هذه التدخلات والاستفزازات.

فعلى الحكومة العراقية والأطراف السياسية الفاعلة أن تدرك مسؤوليتها في تعاملها مع محيطها الإقليمي، وعدم التفريط بأمن وسيادة العراق تحت أي مبرر كان، وأن تعي بأن ما تملكه من شرعية دستورية وقانونية تؤهلها للعمل بندية مع حكومات هذه البلدان على اعتبار أنها الحكومة الوحيدة في المنطقة التي انبثقت من رحم العملية الديمقراطية، كما عليها إن توحد صفوفها في تقييم علاقتها مع دول الجوار، وبالتالي اتخاذ المواقف والقرارات الموحدة تجاه الطرف الآخر. فقد شاهدنا وسمعنا حالة من التذبذب بل والتناقض أحياناً في المواقف بين أطراف حكومية وسياسية في تقييمها للعلاقات مع هذا الطرف أو ذاك، وهذا ما ظهر بشكل جلي في تقييم العلاقة مع دولة الكويت على خلفية إنشاء ميناء مبارك الكبير وأيضا تركيا وإيران، وبطبيعة الحال إن عدم الانسجام بين إطراف الحكومة والجهات السياسية سوف يلقي بظلاله على موقف العراق الرسمي.

ميناء الفاو الكبير وسياسة الانفتاح الاقتصادي

محمد صادق جواد

في بلد مثل العراق تشكل الموانئ أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها منافذ لتصدير النفط إضافة الى تأثيراتها المباشرة على التجارة الخارجية وما تعود به من إيرادات اقتصادية كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع الدخل وإنهاء التفرد النفطي كمصدر وحيد لهذا الدخل.

ويمكننا القول بان الموانئ تلعب دورا إستراتيجيا في ازدهار التجارة الخارجية من خلال عملها على تقديم خدمات مينائية متكاملة وبكفاءة عالية. لذلك على الدولة ان تعمل على تطوير هذه الموانئ لتواكب التطورات العالمية في مجال النقل البحري وإعادة تهيئة البنية التحتية واستيعاب التغييرات التقنية والتكنولوجية الحديثة في مجال الصناعة البحرية وذلك من اجل الوصول الى مستوى عال من تقديم هذه الموانئ للخدمات المينائية للعملاء لدخول مجال المنافسة مع الموانئ الأخرى في المنطقة من خلال تطوير الأداء في كافة المجالات الإدارية والفنية والتشغيلية لتتناسب مع رغبة العراق وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي ينتهجها في السنوات الأخيرة.

وفي خضم هذه الأجواء التنافسية تأتي محاولة الكويت في بناء ميناء مبارك ردا على نية العراق بناء ميناء الفاو الذي تم اقتراحه والتخطيط له قبل أكثر من عام على ميناء مبارك الا انه تأخر لأسباب فنية منحت الفرصة للكويت لتشرع في بناء ميناءها في مكان يضر بالمصالح العراقية ما يساهم في تضييق الممر المائي العراقي الوحيد.

ومن الجدير بالذكر إن ميناء مبارك وإنشاءه في هذا المكان والتوقيت لا يعد ضمن الوضع التنافسي الصحيح والمشروع بين البلدين سيما مع معرفة الجميع عدم حاجة الكويت الملحة لهذا المشروع لامتلاكها مساحة ساحلية تزيد على ٥٠٠ كم وموانئ تخصصية واسعة في الشعيبة، والأحمدي، والدوحة، والشويخ، والقليعة، وعندها مجموعة كبيرة من المرافئ والمراسي العميقة، وهي ليست بحاجة لهذا المشروع الجديد ولكن يبدو ان هناك إرادات خليجية او ربما دولية لتضييق المنفذ البحري الوحيد للضغط على الحكومة العراقية وعرقلة النهضة الاقتصادية التي يحتاجها العراق والتي تتوقف بصورة كبيرة على المنافذ البحرية باعتبار العراق بلد مصدر للنفط ويسعى خلال الفترة القادمة الى زيادة صادراته النفطية لتصل الى ما يقارب ١٢ مليون برميل يوميا وهذا بالتأكيد يحتاج الى منافذ بحرية عملاقة تستطيع استيعاب السفن الكبيرة والناقلات العملاقة لتتناسب مع هذه الأرقام الكبيرة.

إضافة الى حاجة العراق إلى زيادة الاستيراد والتصدير لتلبية حاجات المواطن الأساسية التي تصل الى ملايين الأطنان من البضائع والتي تتطلب توسيع الموانئ وتطويرها لمواكبة زيادة الطلب على البضائع الأساسية التي تتطلبها حاجة العراق ومرحلة البناء التي يتطلع إليها.

ولذلك أصبح من الضروري إيجاد الحلول لمسالة ميناء مبارك وتداعيات بنائه في المكان الحالي وتأثيراته على الموانئ العراقية إضافة الى ضرورة تفعيل مشروع ميناء الفاو الكبير شمالي الخليج في مدينة البصرة ليكون من اهم منافذ العراق لتصدير واستيراد البضائع في مهمة تعد إستراتيجية وحيوية بالنسبة للعراق ولبعض الدول التي ستنقل البضائع عبر العراق كتركيا وسوريا ودول أخرى غربية ستستعمل هذا الميناء وموانئ عراقية أخرى لنقل بضائعها عبر القناة الجافة والتي تمر عبر الأراضي العراقية كأقصر معبر بري يربط بين دول البحر المتوسط مع دول آسيا لتكون هذه القناة بديلا عن الطرق البحرية التي تمر عبر قناة السويس والتي تستهلك الوقت والأموال إضافة الى خطورة الأوضاع حيث تتعرض سفن الشحن الأجنبية والعربية التي تمر عبر البحار لمخاطر القرصنة التي تنتهي بمصادرة السفن وطلب الفدية. من اجل ذلك يسعى العراق اليوم للاستفادة من موقعة البري والبحري إضافة الى ممره الجوي ليكون اقصر معبر لهذه البضائع وحسب الخبراء فان هذا الأمر سيدر على العراق أرباح هائلة لا يمكن توقعها أو إحصاؤها.

واليوم يرى البعض بان هذه الخارطة الاقتصادية التي يخطط لها العراق وجدت من يقف بوجهها ويحاول عرقلتها للإضرار بمصلحة العراق الاقتصادية لإضعافه اقتصاديا وإبقاء الواقع الاقتصادي المتردي.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع ميناء الفاو هو الآن تحت التصميم والحكومة عازمة على أن يكون هذا الميناء استثماريا وأن يكون لأغراض التصدير واستقبال البضائع ، هذا وتعتزم الشركات الأجنبية ومنها شركة تركية الدخول في مفاوضات مع وزارة النقل العراقية للاستثمار في بناء ميناء الفاو الكبير شمال الخليج في مدينة البصرة. وقال مدير شركة كيه اس التركية في البصرة إن الشركة تخطط للتنافس على بناء ميناء الفاو الكبير بمحفظة استثمارية دولية. وأضاف أن إستراتيجية موقع الميناء وتخطيط العراق لإنشاء موانئ جافة مؤشرات جاذبة في منطقة واعدة بالتنمية ومن المراكز التي ستحتل المرتبة الأولى بالاقتصاد العالمي خلال الـ١٠ أعوام القادمة.

من هنا ندرك أهمية متابعة بناء ميناء الفاو الكبير وإنهاء فترة التأخير الغير مبررة لنساهم في الإسراع في مرحلة النهوض الاقتصادي الذي لابد له من عقد الاتفاقيات مع الدول المجاورة والتي يجب ان تتضمن احترام مصالح الآخرين وفق القوانين الدولية..

صناعة وتجارة السيارات... خلافات وخسائر

ثامر الهيمص

مما يؤسف له جدا" هو ضعف التعاون والتنسيق بين الوزارات حيث يعتقد اغلبهم أن نجاح الآخر لا يعنيه مطلقا"، كما أن التنسيق والتكامل يعتبران تدخلا" في إقطاعيته، إذا يؤدي الى توحيد الأنشطة المتقاربة فيخسر احدهما موقعها أو جزءا من نفوذه.

فمثلا" لم نلاحظ أي تنسيق في تسويق منتجات الزيوت النباتية من قبل وزارة التجارة رغم الاستعداد الكامل للشركة بتجهيز البطاقة التموينية بالزيت علما" بأن مثل هذا التنسيق والتسويق يشجع الصناعة والزراعة على توفير المواد الأولية والثانوية لهذه الصناعة.

والميدان الثاني لمثل هذه الخلافات (موضوع بحثنا) هو غياب التنسيق والتسويق بين الشركة العامة لصناعة السيارات والشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن. فقد اعلنت الأولى بارتفاع مبيعاتها الى اكثر من ٧٠٪ مقارنة بالعام الماضي. فالذي يسمع أن صناعة السيارات تقدمت بنتاجها ومبيعاتها أكثير من أي شركة عالمية بالسيارات، مما يدعو الى الفخر. ولكن الحقيقة أنها كانت مبيعات وليس عن تجميع أو تصنيع، مما يعني أن الجانب التجاري لهذه الشركة هو السائد في نشاطها بنسبة لا تقل عن ٩٥٪. وهناك من يسأل عن هذه لازدواجية في القطاع العام أن تسوق شركتين نفس المستوى في نفس الوقت رغم أن هناك شركة واحدة متخصصة لتجارة السيارات والمكائن وصيانتها وبيع أدواتها، اما من الناحية القانونية لا نعلم مدى صلاحية الشركة العامة لصناعة السيارات باستيراد وتسويق السيارات أسوة بالشركة العامة لتجارة السيارات. علما" أن هذه الشركة حكومية عريقة عمرها حوالي نصف قرن. فمثلا" سوقت هذه الشركة في سنة ٢٠٠٨ فقط (٧٨١٦) سيارة صالون و ٩٢٢ باص و ١٨٩٦ لاندكروزو بيك اب و ٢٣١ لوري وشاحنة ٧٩٠ مواصفات خاصة أي بما مجموعه ١١٦٥٥ سيارة) ومبيعاتها من المكائن بانواعها بما قيمته (١٠٠٢٥٦ مليار دينار والادوات الاحتياطية ٣١٢٣٤٤ مليون دينار). ولديها ثماني ورش صيانة لخدمات ما بعد البيع بالإضافة الى مخازن الأدوات الاحتياطية وفروعها في المحافظات. الم تستطع هذه الشركة العريقة التجارية أن تسوق السيارات المجمعة أو المصانعة في معامل الإسكندرية؟ وكذلك أدواتها الاحتياطية وخدمات ما بعد البيع ثم ماذا تخسر الشركة العامة لصناعة السيارات لو اتفقت مع الشركة المسوقة (شركة العامة لتجارة السيارات والمكائن) في تسويق انتاجها سوى ان كان صالون أو ساحبات أو شاحنات أو باصات وتأخذ ربحها كاملا" من الشركة المسوقة. وهذا سياق عالمي فمثلا" تقوم شركة سومي توما بتسويق سيارات تيوتا وشركة تويومنكة بتسويق سيارات ميسان ديزيل وهكذا يقوم الوكلاء الحصريون في الدول المستوردة. فلماذا تحرص صناعة السيارات العراقية على المتاجرة رغم وجود شركة مسوقة معروفة؟، فهذا الحرص لاشك سيكون على حساب الجانب التكنولوجي وتصبح متاجرتهم مجرد عملية هروب من الكمارك كصناعة وطنية وهي ليس كذلك كما نعمل.

ثم ان هذه الازدواجية لا تخضع الى ضوابط فنية أو بيئية أو اقتصادية ما دامت الشركتان تتنافسان لتحقيق أكبر عدد ممكن من الاستيراد مما يؤثر على مهنية الشركة المسوقة.

لذلك بإمكان صناعة السيارات أن تتخلص من نشاط المتاجرة و مشاكل الصيانة ولوحات المرور وتسقيط الموديلات القديمة وتعمل باختصاصها الصناعي فقط فهو أجدى اقتصاديا" ولاداع بالتذرع بكثرة العاملين ما دامت تستوفي أقيام منتجاتها من الشركة المسوقة سوى أن كانت هذه السيارات مجمعة بالحد الادنى أو مصنعة أو أدواتها الاحتياطية.

في الختام نأمل من وزارتي الصناعة والتجارة وضع الأمور في نصابها بحيث تنتج الصناعة السيارات بعد أن تتكامل مع الصناعات المغذية (البطاريات والإطارات وبعض الكهربائيات في القطاع العام) وبقية الصناعات البلاستيكية في القطاع الخاص. كل ذلك في ضوء خطة تسويقية تعدها الشركة المسوقة من خلال خبرتها في السوق وحاجة دوائر الدولة. لتتكامل الدورة الاقتصادية متكاملة وغير معتمدة على الاستيراد العشوائي.

"ورحم الله امرأ جبّ الغيبة عن نفسه".

ارتفاع الأسعار والحاجة للرقابة

ميعاد الطائي

من خلال متابعة حركة الأسواق العراقية خلال الفترة الماضية خاصة في شهر رمضان الفضيل وأيام عيد الفطر المبارك ندرك بان هناك الكثير من الظواهر السلبية التي ظهرت وعانى منها الموطنون وأهمها ارتفاع اسعار البضائع غير المبرر في ظل الحاجة الماسة للعائلة العراقية للتبضع لهذه المناسبة.

حيث كان من السهل ملاحظة غياب الرقابة الحكومية عن البعض من ضعاف النفوس الذين يروجون ويساهمون في ارتفاع الأسعار سيما المواد الغذائية و البضائع الأساسية التي يزداد الطلب عليها دائما في مثل هذه الفترة ليصبح المواطن فريسة سهلة لجشع البعض من التجار الجشعين ممن يستغلون غياب المراقبة وزيادة الطلب على البضائع.

ومن الجدير بالذكر ان متطلبات الحياة للعائلة العراقية تتضاعف وتزداد مع تزامن شهر رمضان والعيد و بداية العام الدراسي الجديد الأمر الذي يتطلب نفقات عالية ربما لا تتناسب مع إمكانات بعض العائلات العراقية ما يولد ضغوطات اقتصادية كبيرة على رب الأسرة سيما العائلات ذات الدخل المحدود ولذلك نجد ضرورة تدخل الجهات الرسمية بمراقبة السوق وظواهره السلبية والتي أخذت تتزايد وأصبحت بحاجة الى موقف حازم.

ولابد من الإشارة هنا الى ان الدول المتقدمة قد وضعت القوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك من الانتهاكات التي قد يتعرض لها من قبل التجار والموزعين وتساعده في الحصول على حقوقه كمواطن مستهلك للبضائع ومنها ضمان استقرار الأسعار في ظل الظروف الطبيعية وتوفير البضائع ذات المواصفات عالية الجودة وحق الضمان الصحي والحق بالمطالبة بالتعويضات في حالة استهلاك بضاعة مضرة وغير جيدة ووضع القوانين التي تساعد على ضبط السوق وفرض أسس التعامل الصحيح على التجار حسب أخلاقيات النظم الاقتصادية التي تعمل على رسم سياسة السوق في الدولة الحديثة.

ولا يخفى على احد ان العراق انطلق في تنظيم هذه المعايير وبدأ المسيرة من نقطة التصريحة الكمركية والتي تضمن وصول البضائع الجيدة الى العراق والتخلص من سياسة الإغراق السلعي التي كان يعاني منها السوق العراقي والبضائع السيئة التي كانت تنهال عليه من كل حدب وصوب.

الا إن هذا لا يعد كافيا فان حركة الأسواق تحتاج الى رقابة حكومية مستمرة لعدم السماح للمتحكمين بهذه الأسواق من رفع الأسعار والتحكم بالسوق كيفما يشاءون ولابد من ان تكون هناك إجراءات رادعة لهؤلاء من خلال تشكيل اللجان التفتيشية المختصة سيما في المناسبات المذكرة كشهر رمضان والأعياد وبداية العام الدراسي.

ولو بحثنا عن أسباب ارتفاع الأسعار لوجدنا ان هناك أسبابا عديدة غير مسالة العرض والطلب. ومنها غياب الستراتيجية الواضحة والمدروسة للاستيراد الخارجي وأسباب أخرى تتعلق بالتجار حيث يعزو التجار الصغار أسباب ذلك الى رفع السعر من قبل تجار الجملة الذين يتذرعون بدورهم بالإجراءات الروتينية التي يواجهونها في المنافذ الحدودية بعد تنفيذ قانون التصريحة الكمركية الذي يخضع البضائع للفحص وتحديد المناشئ الجيدة فقط ، حيث يدعي التجار بان الإجراءات الجديدة تكلفهم ما يساهم برفع الأسعار على المواد المستوردة.

وربما هناك ذرائع أخرى تساهم في ارتفاع الأسعار في الأسواق العراقية لذلك نرى أهمية توفير المراقبة المتخصصة للأسواق من قبل لجان تفتيشية واتخاذ الخطوات الكفيلة بضبط السوق ومنها وضع التسعيرة للمواد الضرورية وإعلان هذه التسعيرة في الصحف وإلزام أصحاب المحلات بوضعها في محلاتهم والالتزام بها. وتجدر الإشارة هنا إلى إن هذه اللجان التفتيشية يجب ان تقوم بمهمات حيوية جدا يمنحها القانون صلاحيات القيام بها حيث تتولى لجان التفتيش إضافة الى مراقبة الأسعار مهمة الاطلاع على مواصفات السلع ومراقبة مدى توافر الشروط الخزنية الواضحة والمدروسة العرض ، إثناء الدوام الرسمي او بعده وعلى المجهز والمعلن إبداء التعاون التام في هذا الشأن. وتبليغ الجهات المختصة عن السلع التالفة وغير المستوفية لشروط السلامة الصحية ومتابعة إجراءاتها بالتنسيق مع الوزارات المختصة لنتمكن من حماية المستهلك العراقي من الظواهر السلبية في الأسواق العراقية..

ينظر المواطن العراقي صوب دول الخليج والنهضة العمرانية التي وصلت إليها هذه الدول ويتساءل دائما عن أسباب تأخر العراق وتقدم هذه الدول في الملف الاقتصادي ونجاحها في توفير بنية تحتية مثالية أسهمت في وصولها الى مرحلة الازدهار الاقتصادي وتوفير أسباب العيش الرغيد لمواطنيها.

يشترك العراق مع دول الخليج كونه بلدا نفطيا غنيا فضلا عن وجود إمكانات ومميزات أخرى يمتلكها العراق كالأنهار والتربة الصالحة للزراعة والموقع الجغرافي والكثافة السكانية التي تمنحه موارد بشرية هائلة وكفاءات علمية وأيدي عاملة. إلا أن سوء إدارة الملف الاقتصادي والظروف التي مر بها العراق والممارسات التي قام بها النظام الشمولي السابق أدت إلى إدخال البلد في حروب دمرت الاقتصاد العراقي وأخرجته من الوضع التنافسي مع الدول الأخرى ليتراجع كثيرا إلى الوراء ويبتعد عن مسيرة التقدم التي شهدتها هذه الدول في ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي شهدته لعقود طويلة كان اهتمام الحكومات فيها منصب على النهوض في الملف الاقتصادي ولذلك اتسعت الهوة وكبر البون بين العراق وبين هذه الدول.

جـذب الاستثمار فـي الخليـج.. قطـــر إنموذجا

إياد مهدي عباس

ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي تسعى الحكومة الى جذب الاستثمار الأجنبي الى البلد ليساهم في تسريع مشاريع الاعمار والبنية التحتية الا ان هذه المساعي تلاقي معوقات ومشاكل تؤثر سلبا على نجاح المشروع الاستثماري الذي يحتاج الكثير من الاهتمام والتشريعات والقوانين المساندة.

ومن اجل الاطلاع على التجربة الخليجية في مجال الاستثمار والمحفزات التي وفرتها هذه الدول للمستثمر سنستعرض بعض مقومات جذب الاستثمار في دولة قطر كنموذج من ضمن هذه الدول حيث تمتلك دولة قطر (حسب المصادر القطرية) مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ومن أبرز هذه المقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتواجد في مركز منطقة الخليج والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج مما يضيف لها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج الأمر الذي يزيد من فرص الدولة لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية، إضافة إلى أن قطر تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج فضلا عن أن الدولة قامت بسن بعض القوانين والتشريعات لتوفير الحوافز والتسهيلات التي من شأنها رفع معدلات ربحية المشروعات التي تقام فيها. وقد حظيت البنية الأساسية من طرق ومرافق وموانئ ووسائل اتصال بنصيب وافر من أولويات الدولة في إطار سياستها لتحقيق عملية التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بدور فعال في عملية تنويع مصادر الدخل القومي. وتسمح قطر باستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم، كما أن معدلات التضخم في قطر منخفضة بلغت (١,٠٪) في عام ٢٠٠٣. ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط: أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية. و يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من ٤٩٪ وحتى ١٠٠٪ من رأس المال للمشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين، بشرط أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وعلى أن يراعى تفضيل المشروعات التي تستخدم منتجات وخامات محلية تساعد على زيادة القيمة المضافة، والمشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليا، والصناعات التصديرية أو التي تقدم منتجا جديدا، أو تستخدم تقنية حديثة، وكذلك المشروعات التي تعمل على توطين صناعات ذات شهرة عالمية، والمشروعات التي تهتم بالكوادر الوطنية. وأجاز القانون القطري، وبموجب مرسوم أميري، استثمار الأشخاص غير القطريين لأموالهم دون شريك قطري في مجال الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو السياحة أو مقاولات الأعمال، بشرط أن يكون ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية، أو لتيسير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة، كما أجاز القانون بذات الأداة للأشخاص غير القطريين استيراد المواد اللازمة لهذه المشروعات التي لا يوجد لها مثيل في الأسواق المحلية. وتلتزم قطر بعدم فرض أية قيود إضافية على استثمار رأس المال الأجنبي في قطر في المستقبل، بحيث تؤثر على المنافسة المتكافئة لرؤوس الأموال الأجنبية، مع رأس المال القطري. بيد أنه يحظر على الأجانب الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجالات الوكالات التجارية وشراء العقارات. وقد وصلت الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة في قطاعي النفط والغاز حوالي (٢٦) بليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن بليون دولار من هذه الاستثمارات أجنبية. جدير بالذكر أن دولة قطر عضو في منظمة التجارة العالمية، وقد قامت باستضافة وتنظيم المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في عام ٢٠٠١.

من أهم الامتيازات العامة: - حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى البلاد. - حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك. - حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا. - حرية الاقتصاد القطري.

ومن الإعفاءات العامة: ١- للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه. ٢- إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات من تاريخ تشغيل المشروع استثماريا. ٣- إعفاء جمركيا لواردات المشروع من آلات ومعدات لازمة لإنشائه. ٤- إعفاء جمركيا للمشروع الصناعي على وارداته من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية.

من الحوافز المطروحة: ١- تهيئة الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الأولية للمشروعات الصناعية. ٢- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية وإبداء المشورة الفنية للقطاع الخاص الراغب في الاستثمار. ٣- فتح المواقع الملائمة للاستثمارات الصناعية في الأراضي المخصصة لذلك في المنطقة الصناعية بإيجار ملائم ولفترات طويلة. ٤- مساعدة المشروعات الصناعية المرخصة للحصول على قروض من بنك التنمية الصناعية والمؤسسات المالية الأخرى. ٥- تقديم المساعدة للمستثمرين بناء على اطلاعهم على المعلومات البيانات والدراسات المتوافرة حول المشروعات المختارة للاستثمار. ٦- تزويد المشروع بالطاقة الكهربائية والبترول والماء والغاز الطبيعي بسعر تنافسي.

الامتيازات الأخرى: ١- وجود منطقة صناعية مكتملة الخدمات للأغراض الصناعية. ٢- تمويل المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة من قبل بنك قطر للتنمية الصناعية بسعر فائدة تشجيعي ولفترة سماح ملائمة لسداد الأقساط. ٣- نظم وإجراءات مرنه لجلب العمالة الصناعية وغيرها. ٤- وجود قوانين عمل مرنه تكفل حقوق كافة الأطراف المعينة بالاستثمار والعمال. ٥- خدمات صحية برسوم ملائمة. ٦- تشريعات وإجراءات مرنه لتسجيل المنشآت التجارية والصناعية. ٧- سهولة الاتصال بالمسؤولين الحكوميين والرسميين لحل الإشكاليات التي تعترض الاستثمارات. ٨- فض النزاعات الاستثمارية عن طريق التحكيم التجاري أو اللجوء للمحاكم العدلية أو الشرعية بالدولة وفق الاختصاص. ٩- نظام قضائي مستقل بموجب القانون

المصـــارف الإسـلاميـــة...
بيـــن الشـــريعـــة والاســـتثمار!

ما هـي المصارف الإسـلامية؟ و كيـف تعمل بل كيـف عملت خلال السـنوات الماضية، وهـل بإمكانها أن تلعب دوراً فـي عملية التنمية المنتظرة كما يدعي القائمون عليها أم هي مصارف كغيرها لا يميزها سوى التسمية، وبعض الشكليات والحيل الشرعية التي تؤطر عملها، ويبقى السؤال الأهم عن مدى ميل الجمهور المستهلكين إلى التعامل مع هذه المصارف.

هذه التساؤلات نوقشت في التحقيق التالي:

تحقيق / ليث محمد رضا

مصرفيون إسلاميون:

قال المدير المفوض للمصرف الوطني الإسلامي الدكتور صادق الشمري: إن مفهوم التمويل الإسلامي يعطي الاموال إلى من يتجر بها بإحدى صيغ التمويل لتحقيق الربح الحلال الذي هو المحرك الأساس لحركة الانتاج والنمو لاقتصاد البلد ومنفعة الفرد والمجتمع وتنمية القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية) لتعزيز القيم التربوية والاجتماعية والانسانية كما يقوم بربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية عن طريق توجيه المدخرات الى المجالات التي تخدم الانسان بالدرجة الاساس وتحقيق عدالة التوزيع وتقليص الفجوة بين الغني والفقير فتقتل الشح والبخل لدى الغني وتقتل الحسد والعداوة لدى الفقير،لذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد التي تحققها الصيرفة الإسلامية اذا قورنت بالصيرفة التقليدية.

وقال الشمري: إن الصيرفة الإسلامية تقوم على استحقاق الأرباح وفق قاعدة الغُنم بالغرم أي ربح وخسارة وقد يكون التعامل موجباً أو سالباً ولا يحدد مسبقاً أي تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.

واضاف الشمري: القرض في الصيرفة الاسلامية يقطعه المقرض من ماله وهو قربة يتقرب بها الى الله على قاعدة قوله تعالى: "وأقرضوا الله قرضاً حسناً" كما أن العقود جائزة شرعاً على اعتبار أن المال لا يلد المال وإنما يلد العمل فهذا بماله وهذا بجهده وخبرته، على اعتبار أن النقد ليس سلعة وإنما هو معيار تقوم به الأشياء ومن شأن هذا المعيار (المقياس) أن يكون ثابتا وأن الفائدة تلغي هذه الحكمة وتعتبر مفسدة حيث نرى النقد يرتفع وينخفض تبعاً لسعر الفائدة وبذلك فسد المقياس (المعيار) الذي تقوم به السلع (تجارة بالنقود)، تكون مسؤولة عن سير المشروع الممول بنفس درجة العميل المستثمر.

وتابع الشمري: أن الاحتفاظ بالنقود في الفقه الإسلامي يشكل تكلفة ينبغي أن يدفع عليها المسلم زكاة ٢,٥٪ لذا ينبغي تقليب هذه الاموال باستمرار لكي لا تأكلها الزكاة، أن ملكية الوديعة للمودع تجعله يتحمل مخاطر إيداعها حيث أن يد المصرف يد امانة وليست يد ضمانة الا اذا ثبت قصور من قبل المصرف او خالف شروط العقد أو ما قيده رب المال عندها يعتبر متعدياً وتنقلب يده من يد امانة الى يد ضمانة على المال بمعنى تحول المال من مضاربة الى دين في ذمته، كما لاتظهر في جانب المطلوبات أي ودائع لأجل قروض وإنما تظهر ودائع الاستثمار ويقوم المصرف باستثمارها وفقا لعقد المضاربة الشرعية على أساس المشاركة في الربح والخسارة (قاعدة الغُنم والغُرم)، والاهم من ذلك أن المصارف الاسلامية تخضع للرقابة الشرعية.

من جانبه، مدير المفوض لمصرف إيلاف الإسلامي عباس قاسم قال: المصارف الإسلامية العراقية تعمل حالياً من دون قانون ينظم عملنا والموجود هو قانون المصارف الذي وضعه بريمر عام ٢٠٠٤ وهو يخص المصارف التجارية والقطاعية.

وأضاف قاسم: بعد اجتماعات عدة شكلت لجنة تضمنت أعضاء يمثلون المصارف الإسلامية كافة لكتابة مقترح قانون المصارف الإسلامية وطبيعة عملها حيث انها تختلف تماماً عن طبيعة عمل المصارف الاستثمارية والتجارية من حيث مديات تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات المصرفية كون معظم التعاملات المصرفية في المصارف الاستثمارية هي تعاملات مخالفة للشريعة الإسلامية كونها تعتمد على الفائدة المحددة بوقت وهذا مخالف للشريعة الإسلامية، بينما المصارف الإسلامية تعمل بأساليب أخرى كالإجارة والإستصناع والمشاركة والمرابحة وهي تعاملات مصرفية إسلامية، فعندما يريد العميل شراء سيارة لا نعطيه قرضاً مالياً كما هو الحال في المصارف الاستثمارية بل نقوم بشراء تلك السيارة ونبيعها له بصيغة الإقساط وهكذا نكون قد تجاوزنا المشكلة الشرعية وهذا ما يعرف بالمرابحة.

وأكد قاسم أن كل مصرف أسلامي فيه هيئة شرعية إسلامية تضم علماء دين من المذاهب كافة لوجود بعض الحالات التي تتطلب استفتاء الهيئة الشرعية واخذ الفتوى منها، لافتاً الى عدم وجود ثقافة المصارف الإسلامية في العراق بينما في دول الخليج الأمر مختلف ونحتاج الى ان ننشر تلك الثقافة.

وطالب قاسم بإصدار قانون المصارف الإسلامية سعياً لمزاولة الأعمال كافة بما فيها الاستثمارات العقارية والصناعية التي ليس من حق المصارف التجارية ممارستها، فمن حق المصرف الإسلامي أن يدخل بمشروع استثماري لكن هذا ليس من حق المصرف التجاري، والاستثمار هو أساس عمل المصارف الإسلامية لذا فأن أفق المصارف الإسلامية أوسع من المصارف التجارية، مؤكداً ان دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية هو اكبر بكثير من المصارف التجارية وطبيعة المصارف الإسلامية تؤهلها للدخول بقوة في العملية الاستثمارية لكن هذا الدور متوقف بسبب تأخر اصدار قانون المصارف الإسلامية.

رأي الشريعة الإسلامية

أردنا معرفة رأي الشريعة الإسلامية فتحدثنا لأستاذ الحوزة العلمية في النجف الأشرف الشيخ فرحان الساعدي الذي قال: لا توجد حلول حقيقية للازمات الاقتصادية ولا أقصد لا توجد شرعية لان كلمة حلال وحرام تقدم حلاً شرعياً لكنها لا تقدم حلاً اقتصادياً فلو أصدرنا أوامر بأن البنوك حرام ويجب ان تغلق ستكون لدينا أزمة عالمية كبرى في التعاملات لكن بالمقابل الإفراط في المعاملات الربوية بل كل الربا أدى إلى مجموعة كوارث عبر العصور الحديثة كان ابرزها ما شهده العالم سنة ١٩٢٩ والذي عرف بالكساد العالمي الكبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد استفادت من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي آنذاك بمخازن الديمقراطية، لكن في الوقت الذي عاصرنا كانت الأزمة اكبر للبنوك الامريكية والتي ادت الى تهاوي اسعار البترول من ١٥٠ دولارا الى ٣٠ ولم يتعاف العالم الى مؤخراً وما لبث ان رجع وهذا كله بسبب الربا لكن الحلول هي أخلاقية دينية وليست اقتصادية.

وأضاف ألساعدي: البنوك الإسلامية تقدم حلول وتقول أن بإمكانها الدخول في مضاربات شرعية للنهوض بمستوى الأداء الاقتصادي لكن من الصعب أن نقول أن عمل هذه البنوك تقع تحت طائلة الشريعة ١٠٠٪ ومن الصعب أيضاً أن نجري خلف الناس ونقول لهم تصرفوا هنا ولا تتصرف هناك لأن الحياة ستصبح ثقيلة فلا يجب إن نحملهم حراماً فنقول دع الناس على غفلتها وهذا لا يعني ان نتركهم دون معرفة الحلال والحرام لكن "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسوؤكم" من نعمل بالهيكل العام للإسلام الذي يقضي بأن الربا حرام وانتهى الامر ولا نغوص بالتفاصيل، لذلك طالما ان هذه البنوك تطلق على نفسها تسميات شرعية بمعنى أنها لا تعمل بالربا فيفترض النظر لها على كونها صحيحة وهذا هو الحل المؤقت البسيط وإلى فأن الأزمة أكبر وأضخم.

وبشأن أقدام المصرف بإطلاق تسمية الهدية على الفائدة أكد ألساعدي: أن تغيير التسمية لا يغير شيئاً، لكن ثمة حيل شرعية مقبولة فالله عندما اراد ان يعفو عن ايوب من ضرب زوجته "وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث"، فيقال أن الحيل الشرعية واجبة أخلاقياً لان الحياة بدونها تصبح صعبة لكن لابد من ضوابط وليس كل انسان يحتال شرعاً وانما ينفذ قيم شرعية، كالسفر خارج البلد

في رمضان لتجاوز المسافة الشرعية ثم العودة من اجل الافطار فهذه حيلة شرعية جائزة.

وبين الساعدي: ان موضوع الحيلة الشرعية ينبغي أن يكون مدونا ومعروفا لكي لا يحصل تحايل على النصوص وفي موضوع التعاملات النقدية أيضاً توجد بعض الأبواب لكن يجب أن تكون الهدية بنية المهدي وليس تحديد نسبة واعتبارها هدية اما اذا اعطيت لشخص الف دولار وقلت له اعطني فوقها ما تشاء فحتى لو ضاعف المبلغ فأن ذلك حلالاً اما اذا حددت له مقدار فائدة مهما كانت قليلة ومقترنة بالوقت فأنها ربا والهدية لا تخضع لشروط واشك ان يقدم مصرف على منح المتعاملين معه حرية تحديد الفائدة.

وقال الساعدي: إن السيد محمد باقر الصدر طرح حلول كانت بناءة في حينها لكننا بحاجة لحلول جديدة بعد ان ظهرت رؤوس الاموال والشركات الضخمة.

واوضح الساعدي: ان الحل الأفضل الآن هو اللجوء إلى الأسهم لأنها عبارة عن شركات تتحمل الربح والخسارة دون شروط أو مواقيت وتعاملات الاسهم لدينا في العراق محدودة بسبب غياب المشاريع الاقتصادية الضخمة، حل مشكلاتنا الاقتصادية يكمن في الاسهم وليس في الايداع لان الايداع لابد أن يقع ضمن حدود الربا أما الأسهم فهي ليست كذلك.

ولفت الساعدي إلى امكانية تعامل مصرفي غير ربوي لاننا في العراق نضع الناس اموالها في المصارف ليس بهدف مضاعفتها بل بهدفين هما الحفاظ عليها والهدف الثاني ان بعض التعاملات تتطلب ان يكون لنا رصيداً مصرفي.

البنك المركزي

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح: ان قانون "٩٤" لسنة ٢٠٠٤ يتحدث عن صيرفة تجارية غير ربوية وهي غير استثمار، والعائق الأساسي ان المصارف الاسلامية المجازة تخضع للوائح الرقابية ذات العلاقة بالصيرفة التقليدية ولذلك حدود ممارسة الصيرفة الاستثمارية على نطاق واسع هو مقيد بالقانون النافذ والتعليمات

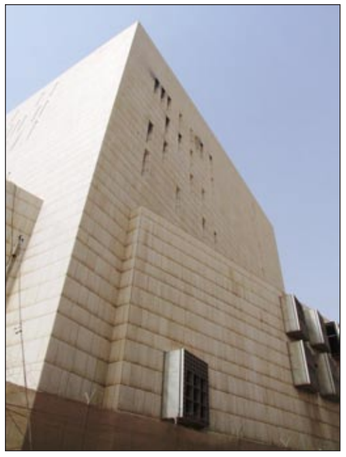

وعندما اراد البنك المركزي اصدار لائحة رقابية تنظم عمل المصارف الاسلامية كان اعتراض من مجلس شورى الدولة بعدم وجود قانون ينظم عمل الصيرفة الإسلامية ولما لا يوجد سند قانوني فلا يمكن إصدار هذه اللائحة من التعليمات لكن التطور الايجابي الذي حدث ان قانون الموازنة ٢٠١١ أشار إلى امكانية فتح نافذتين إسلاميتين حكوميتين وتأسيس مصرف اسلامي حكومي.

واضاف صالح: لكون قانون الموازنة الاتحادية هو السند القانوني اقر مجلس إدارة البنك المركزي مؤخراً جملة من التعليمات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وهي بالواقع ارشادات.

وتابع صالح: هناك مشروع متكامل للمصارف الإسلامية والان في مجلس شورى الدولة.

وبين صالح: المصارف الإسلامية يبلغ نشاطها بشكل ٢٠٪ من مجمل النشاط الأهلي وإذا ما أسس مصرف أسلامي حكومي قد يشكل نسبة ٤٠٪ من النشاط المصرفي وهذا يحتاج لعدة سنوات.

لان المصارف فيها مشاكل في السيولة وهي ضمانة لأموال المودعين والمتعارف عالمياً أن تبقى ٥٪ في المصرف و ١٠٪ في البنك المركزي.

مصرف حكومي إسلامي

وأقرت الحكومة تأسيس أول مصرف حكومي يوفر خدمات التمويل الإسلامي في البلاد برأسمال يصل إلى ٢٥٠ مليار دينار، بما يعادل نحو ٢١٤ مليون دولار.

وبحسب "خدمة معلومات المصرفية الإسلامية" (اي.اف.اي.اس) فأن المصرف الاسلامي العراقي الجديد سيعمل تحت إشراف البنك المركزي العراقي وسيرتبط إدارياً بوزارة المالية، وإن المصرف الإسلامي "سيعمل على استقطاب رؤوس الأموال الكبيرة وسيسهم في عملية الصيرفة الداخلية والتعامل مع المصارف الحكومية والخاصة".

واعتبر عدد من الخبراء أن هذا القرار يمثل ابتعاداً عن نهج سابق إذ كانت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب أعلنت أن المصارف الإسلامية العاملة حالياً في العراق وعددها تسعة مصارف خاصة لا تسهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

وذكر البيان: أن المصارف الخاصة في العراق البالغ عددها ٣٦ مصرفاً لا تمتلك أدوات النهوض بالواقع النقدي والاقتصادي لأسباب عدة أهمها غياب قانون خاص ينظم أعمالها وعدم تأمين الدعم المطلوب من الدولة.

وأشار البيان: الى أن مصرف الرافدين الذي يعتبر أهم مصرف حكومي في البلاد لا يقبل الحوالات من المصارف الخاصة ومن ضمنها المصارف الاسلامية، وقال إن وزارة المال تمنع التعامل مع المصارف الخاصة ومنها الإسلامية.

ونقل البيان عن المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة فائق ناصر حسين قوله إن المصارف الحكومية العراقية "لا يجوز لها التعامل وفق النظام المصرفي الاسلامي لأن موازنات المصارف الإسلامية وحساباتها تختلف عن موازنات وحسابات المصارف التجارية التقليدية".

وكان البنك المركزي العراقي أعلن أخيراً أنه سيمنح عدداً من رخص تأسيس المصارف الخاصة مؤكداً أن ازديادها سيعزز الوضع الاقتصادي.

وقال البيان إن مجموع رؤوس أموال المصارف الخاصة في العراق يبلغ نحو ٢,٧ مليار دولار بعدما رفع معظمها رأسماله الى ١٠٠ مليار دينار بنهاية شهر يونيو/حزيران على أن يصل الى ٢٥٠ مليار بنهاية ٢٠١٢.

جمهور متدين

وقالت المواطنة نور احمد: أميل إلى التعامل مع المصارف الاسلامية اكثر من غيرها لأنها تعمل وفق الضوابط الشرعية.

وأضافت احمد: ان مجرد تسمية الاسلامي عندما يحملها المصرف تمنح اطمئناناً للجمهور.

فيما قال التاجر جلال عدنان: إن المصرف الإسلامي لا يختلف عن المصرف العادي في شيء ولكن فهو يحصل على الربح والفائدة في كافة تعاملاته ولكن بصياغات التفافية غريبة وغير مقنعة.

بينما اكد التاجر مالك أياد: ان التعامل مع المصارف الاسلامية قد يكون اكثر اطمئنانا اذا ما تحمل المصرف جزءا من الخسارة.

من جانبه، قال المواطن سرمد زياد: نحن مجتمع متعدد وبالتالي فإن فرض الأنساق الدينية على التعاملات الاقتصادية امر غير صحيح فتعاملاتنا يجب ان تخضع للقانون ولا شيء غيره.مشيراً على إلى موضوع الالتزام بالشريعة الاسلامية في تعاملات المصارف الاسلامية.

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

انتابت جولات التراخيص الثلاث السابقة التي أبرمتها وزارة النفط ردود أفعال متباينة ما جعلها موضع شك في إمكانية رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية.

(المدى الاقتصادي) حاورت الخبير النفطي حمزة الجواهري حول هذه الجولات والإستراتيجية المعتمدة من قبل وزارة النفط عبر الحوار التالي:

حاورته / صابرين علي

خبير نفطي لـ (المدى الاقتصادي):

إدارة العقود النفطية مازالت قاصرة دون مستوى الطموح

*هل حققت التراخيص النفطية التي أبرمتها وزارة النفط جدوى اقتصادية، وكيف؟

من الواضح جداً ان العراق يعيش على ايراد النفط فعند الحديث عن ٩٥٪ لتمويل الميزانية من النفط الامر الذي يدل على ان جولات التراخيص ترفع منها وباقل تقدير ٦ ملايين دولار وتعد هذه جدوى اقتصادية عالية جداً تحقق منها ولكن لو كانت إدارتها افضل حيث هناك إدارتان لهذه العملية، الاولى منها ادارة الشركات العالمية ومنها ببي شيل وموبل وغيرها وتعد هذه الشركات تنتج حوالي ٧٠٪ من النفط في العالم والتي تتمتع بنجاح في الاعمال التي تقوم بها او تحقيق هدف معين بتطوير الحقول النفطية ومابالك في تطوير الحقول العراقية والتي لاتوجد فيها تحديات تذكر تقف كعائق، اما عمل هذه الشركات فان مسألة التطوير من قبل الشركات سهلة ومضمونة، اما الادارة الاخرى المقصود بها ادارة وزارة النفط لهذه العقود او تنفيذها حيث انها منحت الى شركات وهي تقوم بالتزاماتها وتنفيذ العقود والاعمال وعلى حسب ما تم التعاقد معها وهنا يبرز جانب اخر يتعلق بفهم البنود الموجودة داخل العقود،والامر الاخر الاحتياجات المطلوبة وحاجة هذه الشركات الى بنى تحتية مائمة التي تتمكن من العمل تحت ظلها وهذه الامور التي تعد من مسؤولية الوزارة وبالتزامن مع عمليات التطوير التي تجري بداخل الحقول وفي الحقيقة ان الذي حدث في الوقت الحاضر قبل الموعد المحدد والذي يبلغ اجله ثلاث سنوات من بدء التنفيذ ارتفعت الطاقة الانتاجية ١٠٪ الامر الذي ادى الى ارتفاع انتاجية الحقول بمدة وجيزة مثل حقل الرميلة والذي يعد من الحقول نصف المطورة التي تتمتع بإمكانات ترفع الانتاجية فيها الى ١٠ ٪ او اكثر من ذلك من خلال البنى التحتية فيها الموجودة والتي تتمتع بها من عازلات ومحطات معالجة النفط والغاز وأبار محفورة حيث تكون جملة من العوامل التي تسهل من العمل بها الامر الذي ادى الى رفع الانتاج هذه وهذا ينطبق على حقل مجنون والزبير وغرب القرنة فهي حقول سوبر عملاقة ومن اكبر الحقول العشر الموجودة في العالم والتالي استطاعت الشركات ان تنتج قبل الموعد الامر الذي يدل على ان الوزارة وجدت نفسها امام واقع مرير حيث ان البنى التحتية لنقل النفط وخزنه وبيعه من خلال المنافذ البحرية غير كافية لاستيعاب الزيادة الجديدة والقادمة لان الوزارة هيأت نفسها خلال مدة ثلاث سنوات من بدء عمليات التطوير للقيام بالالتزامات البيئية التي تقع على عاتقها فمن خلال هذا الجانب حققت نجاحات، اما الجانب الاخر فهي بحاجة الى اختصاصيين فهم بحاجة الي تهيئة بنى تحتية اوسع التي تستوعب هذه الزيادات الامر الذي ادى الى تلكؤ الشركات في عملها وهي بحاجة الى اعادة النظر في البرامج التي تقوم بها في عمليات التطوير والى حد الان اشكاليات بينها وبين الوزارة حول هذا الموضوع ولكن بالنتيجة الامر لا يعني ان الجوى الاقتصادية لم تحقق وفي نهاية عمليات التطوير قد يتحقق النجاح بالكامل فيما اذا نفذت التزاماتها من ناحية البنى التحتية وتمكنت من تنفيذ عقود النفط من خلال إدارة مبدعة وصحيحة.

*هل عقود الخدمة ضمن جولات التراخيص تمتلك المعايير العالمية في التعاقدات النفطية؟

هناك نماذج اقتصادية كبيرة ومعروفة عالمياً للتعاقد وهذه كان هدفها التعاقد معنا وهذه النماذج يمكن اضافة لها شيئا جديدا وهو ما سمي لدينا بعقود الخدمة وهي بالحقيقة عقود خدمة ولكن طويلة الامد واعتبرت من قبل الاقتصاديين في العالم من افضل العقود وانتصارا كبيرا للعراق وهي كذلك لأنها لا تسمح للشركات ان تكون شريكا حسب الدستور والمادة (١١١) التي لا تسمح بهذا الامر وهي تطلب اجرا وسوف تحمل مخاطر تشغيل هذه الاموال وصرفها في هذه العمليات فهي تنقذنا من مسألة غاية في الخطورة اذا ما قمنا بها فان اعطاء المبررات من الدولارات الى اشخاص مشكوك بهم وبإعمالهم فهي بحاجة الى الامانة في العمل بها فأن هذه العقود يمكن من خلالها تجاوز هذه الخطورة المحتملة، فالعراق يعاني من وجود فساد مالي وإداري كبير جداً تمكنت هذه الشركات من تجاوز هذه المسألة ومن المفروض ان تربى اجيال تتمكن من القيام بهذه العملية في المستقبل وهي تعمل بأنظمة عمل متطورة جداً وأفضل ما موجود في العالم بالنسبة لصناعات النفطية وسيكون لدينا أجيال قد تربوا على عمليات التطوير وبالتالي يمكن الاستغناء عن عمل هذه الشركات او الحاجة الى أجنبي يقوم بهذه العمليات.

وان هذه العقود نصت على جلب أرقى التكنولوجيا التي قد تكون غير مناسبة لنا وهذا الامر الذي يخلق اخطاء في المراحل الاولى من العمل والامر الذي فعلاً حدث من خلال انزال المضخات الغاطسة الكهربائية في مكامن لا يتم إنزالها لانها سببت أضرارا في هذه المكامن النفطية التي ادت الى حدوث ضغط في الابار وتحرر الغاز من النفط الذي بقي في الطبقات الصخرية وبالتالي ادى الى خروج الغاز الحر وكان من المفترض ان يكون الغاز ذائبا في النفط الامر الذي ادى الى حرق جميع المضخات التي تم انزالها الى الابار فنحن لا نتوقع ان هذه الشركات غير معرضة للخطأ وعلى هذا يجب ان تكون التكنولوجيا الحديثة مناسبة وان يتم التدرب على استعمالها وان تضمن العقود النفطية على نسبة استخلاص لانها تحتوي على خزين من الكميات الكبيرة وخصوصاً اذا استخدمنا اساليب متطورة للاستخلاص قد تصل الى ٥٠ ٪ وهذه الامور التي تعد من الشروط التي تم التعاقد عليها وعلى الشركات ان تقوم بها فهي شروط تم تلوثها من قبل البعض اعلامياً التي تقول بان العراق له التزامات دولية وفي حال هبوط الإنتاج بشكل او باخر فان هذه الشركات لا تأخذ اجور خدمة او عدم فرض انتاج متفق عليه فهي تتبع أوامر الوزارة التي اتت من خلال الالتزامات الدولية.

*في ظل عدم وجود قانون النفط والغاز هل تحقق عقود الخدمة بعدها القانوني السليم لاسيما أن هناك انتقادات كثيرة؟

إن هذه الانتقادات تعد كالرجم بالغيب فان كل من انتقدها طلبنا منه الدليل على هذه الكلام أنا بعيد عن كل البعد عن الدولة او الشركات، فالقضية انني لدي خبرة واسعة في هذه المجال واطلب من كل شخص ينتقد هذه العقود التأكد من المصدر الذي تعرف به على المعلومة فكل المنتقدين لم يأتوا بأي شيء يدل على انتقاداتهم فانا اعتبرها شخصياً مرحلة تأريخية عالية افضل مايمكن تحقيقه للعراق اما مسألة البعد القانوني السليم فهي مطالبات من مجلس النواب فانه يعتقد ان وجود الاتفاقيات الدولية يجب ان ترجع ويصادق عليها مجلس النواب والحقيقة هي لا تعد من الاتفاقيات الدولية فهي عقود مع شركات أجنبية وليس من الضرورة تتم المصادقة عليها من قبله وهي تشبه عقود الاستثمار لبناء مجمع سكني او عملية اخرى تخص هذا الامر فهي بالمحصلة النهائية لا تتم الموافقة عليها من قبله وكل الوزارات الاخرى تقوم بهذه العقود وهي لاترجع اليه فيها،اما من جهة مجلس النواب فانه يطالب بان تكون له يد فيها وان يوفر الغطاء القانوني لها وهو ليس له اعتراض عليها حيث انه لو تم ادخال مثل هكذا عقود لايمكن ان تفكر بعمليات تطوير وبعد سنوات عدة في الوقت الذي نحن بحاجة الى استثمار هذه الثروة الموجودة لدينا ومن الخطأ ان يقوم بتسييس الملف النفطي من قبله فالقانون يقوم بتفكيك القوانين الحالية ويخصخص النفط تحت الأرض وخصوصاً إذا ما تم إقراره.

* كيف تقيمون إستراتيجية وزارة النفط في مجال الاستكشاف والإنتاج والتوزيع؟

هناك اعتراضات كثيرة على إدارة العقود النفطية بالإضافة الى السياسات الإستراتيجية وخطة خمسية طويلة الامد للوزارة فهي في الوقت الحالي رجعت الى اسوبها القديم في التعتيم ومن الصعب جداً ان ندخل وزارة النفط بظل هذه العتمية والسياسة التي تنتهجها في هذه المجالات ولا يمكن للنفط ان تسير اموره في ظل الكواليس ويجب ان تكون واضحة لانه موضوع يخص ملكية الناس جميعاً وخصوصاً اذا كانوا يسيرون على خط صحيح فلا داع للخوف والعمل في الجهر فالأخطاء الموجودة تتركز في الادارة وتحتاج الى تصحيح التي تتسبب بأضرار كبيرة للعراق و فقدان العشرات من مليارات الدولارات وهدر في الطاقات الموجودة وخصوصاً ان اغلب الخبراء الموجودين يعملون في الخارج وتم رجوعهم اليه لم يستطيعوا ان يحققون نجاحات ولا يوجد تعميم من قبل الوزارة ان يعطوهم الشيء المناسب لهم في حين نجد الامريكي او الاجنبي يأخذ ضعفه، فيما لو تمت مراجعة الخبرات نجد العراقي يمتلك خبرة خمسين عاما فهم يتقاضون ٢٤٠٠ دولار في الشهر بالاضافة الى المميزات الاخرى التي يتمتعون بها التي تتعلق بمسائل التأمين في حين يتقاضى الخبير الذي يمتلك الخبرة والكفاءة ٢٠٠٠ دولار الامر الذي يجعل الخبرات تلجأ للعمل في الخارج بدلا من العمل في بلدهم في الوقت الذي نجد فيه ان شركة البتروجانية لم تقبل بوجود عاملين من العراقيين واغلبهم من الباكستان والهنود بالاضافة الى وضع اشخاص غير مناسبين في العمل في مجالات النفط والطاقة وهم لا يملكون الخبرة في هذا المجال ولذلك هم لا يقيمون الاختصاصيين الحقيقيين.

*كيف تقيمون منظومة المصافي النفطية في العراق وهل من سبيل لرفع إنتاج وتحسين المشتقات النفطية؟

إن المصافي النفطية في العراق احدث مصفى فيها تم بناؤه قبل أربعين سنة اما المصافي الصغيرة الاخرى التي تنتج عشرين برميلا يوما تستخدم في حالات الحروب وحركات الجيوش التي توفر الوقود للسيارات العسكرية والتي لا يمكن اعتبارها مصافي في كل حال من الاحوال وهناك محاولة من قبل الوزارة ببناء اربعة مصاف متطورة وتنتج مشتقات ومنتجات التي تصل الى ٧٠ او ٨٠ ٪ هذا ما نجده في المصافي العالمية.

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

10 ملايين برميل يومياً بضوء ما اعلن عنه سابقاً ماالذي يؤثر في سوق النفط العالمي؟

حتى لو تم ايصال النسبة الى ١٥ برميلا فالعراق لا ينتج سوى حصته في الأوبك بالإضافة الى الكميات التي يستهلكها في المصافي ان الطاقة الانتاجية الفائضة يمكن الاستفادة منها في الانتاج وتلبية الاحتياجات منها والامر الذي يخلق حالة من الاطمئنان وبالتالي عدم ارتفاع اسعار النفط فان المصافي الحالية تنتج ٤٥ ٪ ونسبة ٥٥ يتم هدرها وبيعها بقيمة ١٥ دولار في حين يجب ان تكون قيمته اكثر من ١٠٠ دولار او يستخدم في انتاج الكهرباء او الجص او الاسمنت الامر الذي يؤدي الى استهلاك كميات كبيرة جداً حيث تصل نسبة ٣٥٠ الف برميل يومياً نفط اسود يتم هدره، الذي تصل قيمته الى حدود ثلاثة ملايين ونصف الدولار تهدر يومياً وان من المفروض ان تعمل الوزارة من اول يوم عملت به على جلب اجهزة التكسير الحراري للنفط الثقيل ويحوله الى نفط خفيف وبالتالي تتم إعادة تكريره وتحويله الى مشتقات اخرى بالاضافة الى قيامها اضافة الى وحدات انتاج زيوت التشحيم المكائن لانواع المشتقات البتروكيماوية التي تساعد في عملية الصناعة هذه جملة من الامور التي كان من ان تتم إضافتها والتي نعاني منها حالياً والتي يمكن من خلالها إنقاذ ثلاثة ونصف المليون دولار يومياً من التي يتم هدرها التي يمكن تعويض قيمتها خلال فترة ٦ اشهر.

*ماذا تعلقون على تصريحات بعض المسؤولين العراقيين بان العراق سيصبح الاعب الاكبر في مستقبل الصناعة النفطية؟

عندما يتم التحدث عن هذا الموضوع هو الحديث عن قدرة الشركات على تطوير الطاقة الإنتاجية وزيادتها لان الشركات العراقية غير قادرة على هذا وتعد الشركات التي تم التعاقد معها من الشركات العالمية اما لو كان المصرح نفسه يقوم بهذه العمل فلا يمكن تحقيق مايدعون به بان العراق سيصبح اللاعب الأكبر في مجال الصناعة النفطية في الوقت لو تم ابقاء هؤلاء المصرحين في الوزارة سوف تتم إعاقة مسألة بلوغ العراق لهذه المسألة.

*فيما إذا حقق العراق مستوى انتاج يقترب من حاجز

*لماذا لم تلجأ وزارة النفط الى اشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع النفطي؟

ان القطاع الخاص له دور في كل مرحلة من مراحل الانتاج فهو له دور الاستكشاف والاستخراج والبنى التحتية المصافي والتوزيع فأن وزارة النفط الى حد الان ليس لديها تطور والرغبة في كيفية دعم القطاع الخاص وتقديم الخدامات للصناعة النفطية وقد قمت بتلخيص دور القطاع الخاص في الصناعات النفطية من خلال واقع موضوعي في دول الخليج وعلى مدى عملي معهم لمدة ٢٥ عاما في العمل معهم وزيادة الانتاج خلال ما يتمتع به العراق من كميات اكبر وطاقات بشرية أكثر ويتوقع تشغيل ٦٠٠ الف عراقي ولم يوضع هذا الموضوع موضع الدراسة في هذا التطوير.

مصادر إيرادات المصارف الأهلية العراقية لسنة 2010

محمد صالح الشماع

إن مصادر إيرادات أنشطة أي مصرف معروفة ومحدودة وهي مبوبة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين. ولكن يختلف أو يتميز مصرف ما عن غيره في المصدر الرئيس لإيراداته الذي يشكل أعلى نسبة له من مجموع إيراداته ويكشف النقاب عن النشاط المصرفي الأوسع أي ذي الإيراد الأكبر الذي يمارسه المصرف. فمصارفنا لا تـوزع أنشطتها بالتساوي على جميع ماهو متاح لها، وإنما تركز عادة على نشاط واحد له حصة الأسد أو أنشطة قليلة العدد جداً تحظى باهتمام إداراتها دون غيرها. ولغرض التعرف على الأنشطة المفضلة لكل مصرف فقد أجرينا تحليلاً لإيرادات ثمانية مصارف تصدرت الجميع في مجال تحقيق الإيرادات خلال السنة ٢٠١٠، ستة منها مصارف كبيرة الحجم، وغاب عن التحليل من المصارف الكبيرة كل من (السلام) و (كردستان) لعدم ظهور حساباتهما الختامية المدققة لعام ٢٠١٠ رغم مرور نصف سنة على تاريخها، وها نحن نقرأ في مجلة إتحاد المصارف أن أحد المصارف القطرية عقد الاجتماع السنوي لهيئته العامة يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١، أي أن حساباته الختامية المدققة لعام ٢٠١٠ كانت متوفرة في بداية النصف الثاني من الشهر الأول للسنة التالية إن لم يكن قبلها،فشتان ما بيننا وبينه، إذ إن مصارفنا التي أنفقت المليارات من الدنانير لاستخدام نظام مصرفي محاسبي الكتروني متطور، تعجز عن عقد اجتماعات الهيئات العامة لشركاتها في وقت مبكر كما يفعل الناس في العالم، في الوقت الذي جرى إعداد الميزانية العامة والحسابات الختامية تلقائياً في نهاية السنة أو في اليوم الأول من السنة التالية ليتناولها مراقب الحسابات ويعد تقريره بشأنها خلال أسابيع وبما لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تأريخ إنجازها حسبما هو مطلوب بموجب قانون الشركات، في حين تمكنت مصارف أخرى لم تستخدم الأنظمة الجديدة المتطورة بعد من عقد اجتماعاتها قبل غيرها. وأحدث مثال لذلك بخصوص حسابات عام ٢٠١٠ (مصرف المنصور للاستثمار) الذي أنجز مراقب حساباته مهمته يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، مما يدل على شطارة مدير الحسابات الذي أعد الحسابات الختامية واهتمام كل من الإدارة التنفيذية العليا لعقد اجتماع الهيئة العامة لشركة المصرف في وقت مبكر ليصبح أول شركة مساهمة في العراق أو مصرف أعد حساباته السنوية لعام ٢٠١٠ قبل غيره، والأسبق في عقد الاجتماع المذكور. هذا وقد حل محل المصرفين الغائبين كل من (إيلاف) و(الإتحاد) تبعاً لمقدار إيراداته.

و لا ينبغي أن ننظر إلى الإيرادات لوحدها، لذا احتوى التحليل بنود المصروفات أيضاً، وبذلك تظهر المفارقات. فأكبر المصارف إيراداً الذي هو الشمال) ليس أكثرها ربحاً (الذي هو بيت القصيد) لأن أرباح (المتحد) الأقل منه إيراداً أعلى من أرباحه. وكذا (السلام)، الذي لم تشترك الجميع في نسبة (إجمالي الإيرادات / مجموع الميزانية العامة) البالغة ١٦,٦ ٪ لصغر حجمه تلتها بفارق كبير نسبة كل من (المتحد ١٠,٥٪) و (إيلاف ٩,٨٪) أما الأوطأ فهي نسبة (بغداد ٤,٥٪) ونسبة (الائتمان ٣,٥٪). يمكن القول أن معظم بل إن جميع الإيرادات ناجمة عن ممارسة الأنشطة المصرفية: [الائتمان النقدي – إيراداته في التحليل كما أسلفنا، إيراداته عالية لكن ربحه شحيح، وأيضاً (كردستان) الذي لم تتناسب إيراداته الكبيرة مع أرباحه التي هي أوطأ من أرباح مصرف آخر أقل إيراداً منه كمصرف (إيلاف) مثلاً.

تحليل أرباح المصارف الأهلية العراقية لسنة ٢٠١٠ (مليون دينار)

اسم الحساب / المصرف	الشمال	المتحد	بغداد	الاوسط	البلاد	الائتمان	إيلاف	الاتحاد
أولاً: الإيرادات								
إيرادات التسليفات والقروض الداخلية	٢٣,٤١٩	٢١,٢٣٢	١٨,٨٢٨	١١,٥١١	٠,٠٠٠	١,٩٩٧	٠,١٤٧	٤,١٣٥
عمولات الحوالات	١٩,٨٤٨	٠,١١٣	٣,٠٤٦	١١,٩٨٥	٠,٣٤٢	٣,٠٠٢	٠,٨٤٣	٠,٦٩٦
إيرادات الاعتمادات المستندية	٢,٢٣٤	٠,٧٤٧	٠,٢١٢	٠,٨٧٤	١,٢٣٥	٠,٦٠١	٠,٢٤٦	٠,٢٧٤
إيرادات خطابات الضمان	١٠,١٠٧	١٩,٩٩٧	١,٧٦٠	٢,١٢٠	١٦,٤٢١	٠,١٨٣	١٣,٠٩٢	٣,٣٤١
إيرادات العملات الأجنبية	٨,٣٤٧	١,٠٨٢	٠,٨٧٣	٢,٩٢٦	١٠,٩١٢	٣,٨٧٦	٠,٣٢٧	٦,٢٧٠
عمولات وإيرادات مصرفية أخرى	١,٩٢٧	١٠,٠٩٨	٨,٣٨٨	١,٥٩١	٠,٣٨٦	٠,٨١٩	٢,٣٧٨	٠,٢٦٤
إيرادات العمليات المصرفية	٦٥,٨٨٢	٥٣,٢٨٩	٣٤,١٠٧	٣١,٠١٧	٢٩,٩٩٦	١٠,٤٧٨	١٩,٩٢٣	١٤,٩٨٠
إيرادات الاستثمار	٠,١٥٢	٠,٠٣٨	٧,٤٥٤	١,١٥٨	٠,٠٠٠	١٠,٢٧٠	٠,٠٤٦	١,٣٩١
إيرادات تحويلية وأخرى	١,٢٢٤	٠,٠٥٠	١,١٤٦	٠,٧٤٦	٢,٩٢٣	٠,١٩٨	٠,١٠٠	١,١١١
إجمالي الإيرادات	٧٧,٢٥٨	٥٤,٦٨٧	٤١,٧٠٧	٣٢,٩٢١	٣٢,٩٢٩	٢٠,٩٤٦	١٩,٣٦٩	١٧,٤٨٢
ثانياً:المصروفات								
مصروفات العمليات المصرفية	٢٧,٢٧٢	٩,٨٨٢	٦,٤٠٤	١١,١٧٦	١٥,٤٦٥	٣,٣٧٤	١,٠٨٨	٥,٧٢٠
المصروفات الإدارية	٧,٤٢٦	٣,٢٨٨	١٤,٤٧٣	١٠,٣٥٣	٦,٢٨٣	٦,٦٧٥	٢,١٥٩	١,٤٤٩
الاندثار	٠,٨٤١	٠,٦٩٩	٠,٧٤٥	٠,٩٧٩	٥,١٨٥	٠,٨١١	١,٤٥٠	٠,٤٨٢
مصروفات تحويلية أخرى	١,٧٨٨	٠,٦١٦	٢,٨٧٤	٠,٣٣٧	٠,٦٨١	٠,٤٠٩	٠,١٥٦	١,٠٧٦
إجمالي المصروفات	٣٧,٣٢٧	١٤,٤٨٥	٢٥,٤٩٦	٢٣,٨٤٥	٢٧,٦١٤	١١,٢٦٩	٤,٨٥٣	٨,٧٢٧
ثالثاً:الأرباح المتحققة	٢٩,٩٣١	٤٠,٢٠٢	١٦,٢١١	١٠,٠٧٥	٤,٦١٥	٩,٦٧٧	١٤,٥١٦	٨,٧٥٥
المجموع	٧٧,٢٥٨	٥٤,٦٨٧	٤١,٧٠٧	٣٢,٩٢٠	٣٢,٢٥٩	٢٠,٩٤٦	١٩,٣٦٩	١٧,٤٨٢
الأرباح المتحققة / إجمالي المصروفات	٨٠,٢	٢٧٧,٥	٦٣,٦	٤٤,١	١٦,٨	٨٥,٩	٢٩٩,١	١٠٠,٣
الأرباح المتحققة / إجمالي الإيرادات	٤٤,٥	٧٣,٥	٣٨,٩	٣٠,٦	١٤,٤	٤٦,٢	٧٤,٩	٥٠,١
إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات	٥٥,٥	٢٦,٥	٦١,١	٦٩,٤	٨٥,٦	٥٣,٨	٢٥,١	٤٩,٩
إيرادات العمليات المصرفية/إجمالي الإيرادات	٩٨,٠	٩٧,٤	٧٩,٤	٩٤,٢	٩٠,٨	٥٠,٠	٩٩,٢	٨٥,٧
إيرادات الاستثمار / إجمالي إيرادات	٠,٢	١,٩	١٧,٩	٣,٥	٠,٠	٤٩,٠	٠,٢	٨,٠
المصروفات الإدارية/ إجمالي المصروفات	١٩,٩	٢٢,٧	٥٦,٨	٤٥,٣	٢٢,٨	٥٩,٢	٤٤,٥	١٦,٦
مجموع الميزانية العامة	٨٨٩,٦٨٣	٥١٨,٦٠٠	٩٣٠,٨٠٨	٥٨٠,١٢٦	٦٠٨,٨١٦	٥٩٤,٩٣٤	١٩٦,٨١٣	١٠٥,٥٦٣
إجمالي الإيرادات / مجموع الميزانية	٨,٧	١٠,٥	٤,٥	٥,٧	٥,٣	٣,٥	٩,٨	١٦,٦
الأرباح المتحققة / مجموع الميزانية	٣,٤	٧,٨	١,٧	١,٧	٠,٨	١,٦	٧,٤	٨,٣
عدد الفروع	١٣	٨	٣٥	١٩	١٥	١٥	١٥	٢
عدد العاملين	٥٠٠	٣١٣	٧٢٩	٦٩٧	٤٠٥	٤٥٩	٢٠١	٦٨

ثانياً: مصرف المتحد

– على الرغم من كونه أكبر المصارف المقارنة تحقيقاً للأرباح بسبب قلة مصروفاته إلا أنه الثاني في [إجمالي الإيرادات]، وكان المفروض فيه أن يحافظ على الأولوية في معظم الفعاليات الأخرى إلا أن وجود مصرف آخر أصغر منه حجماً بكثير حرمه منها، فهو بعده أي في المركز الثاني في نسب الأرباح إلى المصروفات أو إلى الإيرادات أو إلى مجموع الميزانية، وفي [إجمالي المصروفات/ إلى إجمالي الإيرادات] و [إجمالي الإيرادات/ مجموع الميزانية] ولعزوفه عن [الإستثمارات] فقد سجل نسبة واطئة لإيراداته. وقد تركزت إيراداته من نشاطي [الائتمان النقدي] و[خطابات الضمان].

اسم المصرف	النشاط الأفضل إيراداً	نسبة إيراد النشاط إلى إجمالي الإيرادات	النشاط التالي	نسبة إيراد النشاط إلى إجمالي الإيرادات
مصرف الشمال	إيرادات التسليفات والقروض	٣٤,٨%	عمولات الحوالات	٢٩,٥%
المصرف المتحد	إيرادات التسليفات والقروض	٣٨,٨%	إيرادات خطابات الضمان	٣٦,٥%
مصرف بغداد	إيرادات التسليفات والقروض	٤٥,١%	عمولات وإيرادات مصرفية أخرى	٢٢,٩%
مصرف الشرق الأوسط	عمولات الحوالات	٣٦,٤%	إيرادات التسليفات والقروض	٣٥%
مصرف البلاد	إيرادات خطابات الضمان	٥٠,٩%	إيرادات العملات الأجنبية	٣٣,٨%
مصرف الائتمان	إيرادات الاستثمار	٤٩%	إيرادات العملات الأجنبية	١٨,٥%
مصرف إيلاف	إيرادات خطابات الضمان	٦٧,٤%	إيرادات الاعتمادات المستندية	١٢,٦%
مصرف الإتحاد	إيرادات العملات الأجنبية	٣٥,٩%	إيرادات التسليفات والقروض	٢٣,٧%

ثالثاً: مصرف بغداد

– كونه أكبر المصارف المقارنة حجماً لم يشفع له ليحصل أولوية أخرى، فهو في إجمالي الإيرادات في المركز الثالث وكذا في مقدار الأرباح المتحققة. وأفضل مركز له بعد الحجم هو الثاني في [إيرادات الاستثمار] لاستمراره على ممارسة نشاط [الإستثمارات] بدرجة جيدة قياساً بالمصارف الأخرى، وقد تركزت إيراداته في [الائتمان النقدي] وفي أنشطة مصرفية ثانوية أخرى ثانوية لم يفصح عن ماهيتها.

رابعاً: مصرف الشرق الأوسط

– هذا المصرف ليست له أولوية في هذه المقارنة، والمصارف الثلاثة التي سبقته هي الأولى في الإيرادات والأولى في الأرباح والأولى في الحجم. وأفضل مراكزه الرابع في [إجمالي الإيرادات] ونسبة [إيرادات العمليات المصرفية /أجمالي الإيرادات] ونسبة[إيرادات الاستثمار/ إجمالي الإيرادات]، وجميع نسبه الأخرى هي دون الوسط أو متراجعة تلك النسب المتعلقة بالأرباح المتحققة وفي نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات. وقد تركزت إيراداته من نشاطي [الحوالات] و[الائتمان النقدي].

خامساً: مصرف البلاد الإسلامي

– هو في المركز الخامس من حيث إجمالي الإيرادات وفي المركز الثالث من حيث الحجم، لكنه لم يكن موفقاً كونه أقل الجميع ربحاً الذي مبلغه في المركز الأخير، ولديه أربع نسب في المركز الأخير أيضاً لضخامة مصروفاته وقلة أرباحه، وأفضل ما فيه نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي المصروفات فهي في المركز الرابع ونسبة إيرادات العمليات المصرفية إلى إجمالي الإيرادات التي هي في المركز الخامس. تركزت إيراداته في نشاط [خطابات الضمان] بالدرجة الأولى ثم في نشاط [بيع وشراء العملات الأجنبية].

سادساً: مصرف الائتمان

– أفضل ما فيه إيرادات الاستثمار فهي خارقة قياساً لإيرادات استثمار أي من المصارف الأخرى عدا مصرف واحد تلاه، ومقدار كل من إجمالي مصروفاته وأرباحه متراجع مقارنة بمعظم المصارف الأخرى لذا انحدرت نسبها إلى حجمه إلى مراكز أوطأ وكذا نسبة إيرادات العمليات المصرفية إلى إجمالي الإيرادات لاهتمامه الشديد بالاستثمارات دون الأنشطة الأخرى ونسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي المصروفات فهي في المركز الأخير أيضاً. تركزت إيراداته بالطبع في نشاط [الاستثمارات] تلاه نشاط [بيع وشراء العملات الأجنبية].

سابعاً: مصرف إيلاف الإسلامي

– على الرغم من صغر حجمه وقلة إيراداته ومصروفاته أحرز الأولوية في خمس فقرات مما لم يتمكن أي مصرف آخر مقارن من مجاراته مما يجدر به أن يسمى مصرف (الأوائل) وليس مصرف (إيلاف). فأفضل واحد من المصارف الأخرى له ثلاث أولويات، وأربعة مصارف لكل منها أولوية واحدة لا غير، وثلاثة مصارف بدون أية أولوية. تركزت إيراداته في نشاط [خطابات الضمان] بشكل مبالغ فيه بحيث أن نشاطه التالي الذي هو [الإعتمادات المستندية]بلغت إيراداته ١٢,٦٪ من مجموع الإيرادات.

ثامناً: مصرف الإتحاد العراقي

– هذا مصرف آخر متواضع رفع قامته وتطاول مع كبار المصارف وحصل على ثلاث أولويات عندما نسب كل من إجمالي الإيرادات والأرباح المتحققة إلى مجموع الميزانية أي حجم المصرف ونسبة مصروفاته الإدارية إلى إجمالي المصروفات. في حين هو أقل الجميع في إجمالي الإيرادات وفي المركز قبل الأخير في الأرباح المتحققة وفي المركز الأخير أيضاً في مجموع الميزانية وفي المركز السادس لنسب إيرادات العمليات المصرفية إلى إجمالي الإيرادات. وله أربع نسب في المركز الثالث، وهذا عمل جيد، وإجمالي مصروفاته بسيط فهو في المركز الثاني. تركزت إيراداته في نشاط [بيع وشراء العملات الأجنبية] وفي نشاط [الائتمان النقدي].

الجميع في نسبة (إجمالي الإيرادات / مجموع الميزانية العامة) البالغة ١٦,٦ ٪ لصغر حجمه تلتها بفارق كبير نسبة كل من (المتحد ١٠,٥٪) و (إيلاف ٩,٨٪) أما الأوطأ فهي نسبة (بغداد ٤,٥٪) ونسبة (الائتمان ٣,٥٪). يمكن القول أن معظم بل إن جميع الإيرادات ناجمة عن ممارسة الأنشطة المصرفية: [الائتمان النقدي – بيع وشراء العملات الأجنبية – إصدار الحوالات – فتح الإعتمادات المستندية – إصدار خطابات الضمان – عمليات مصرفية متنوعة – مصروفات مستردة] التي هي المكون الأساس لحساب [إيرادات العمليات المصرفية] مضافاً إليها نشاط [الاستثمارات] الذي عزف عنه الجميع عدا مصرف (الائتمان) الوحيد بينهم الذي بقي مهتماً بعمليات الاستثمارات التي سجلت إيراداتها الشحيحة عادة نصف مجموع إيراداته، لذلك وقع مركز إيراداته في مؤخرة مراكز إيرادات أقرانه من المصارف الكبيرة الحجم. وقد لعبت [الإيرادات التحويلية] و [الإيرادات الأخرى] دوراً لا بأس به في زيادة إجمالي إيرادات كل من (البلاد) في الدرجة الأولى و (بغداد – الإتحاد) بعده، ولأن هذه الإيرادات ثانوية أو هامشية، فإن تحقيق هذه المصارف الثلاث لها بمبالغ ضخمة يستدعي الإفصاح وإزالة الغموض عنها كونها حالة غير طبيعية أو تقليدية، فكيف حصلوا على إيرادات كبيرة من تعاملات بسيطة؟ وعلى الخصوص مصرف (بغداد) الذي بلغت عنده هذه الإيرادات الثانوية ما يزيد على ٩,٥ مليار دينار.

٣- الأرباح المتحققة / إجمالي الإيرادات: تشتد المفارقات عندما نُقارن أو نُنسب الأرباح إلى الإيرادات لدخول عنصر [المصروفات] الفعال في عملية المقارنة. فمصرف (الشمال) أكبر الجميع من حيث الإيرادات أرباحه أقل من أرباح (المتحد) الأصغر منه من حيث الإيرادات، كما أسلفنا في المقدمة، بل إن (إيلاف) الذي مجموع إيراداته أوطأ بكثير من إيرادات (الأوسط) أرباحه أعلى بكثير. لماذا؟ لا أعلم، فمهمتي عرض الوقائع كما هي أي الحقائق تبعاً للبيانات المالية المنشورة من قبل إدارات المصارف، واحتاج لمعرفة الأسباب معلومات إضافية أو تفصيلية، لم تنشر، تؤمن التعمق في التحليل والوصول إلى أو اكتشاف ما هو مخفي فيتسنى لي معرفة السبب. ومن الناحية الأخرى نجد أن (البلاد) الذي إيراداته أكبر من إيرادات (الائتمان – إيلاف – الإتحاد) أرباحه هي الأوطأ، بل هو أقل جميع المصارف المقارنة ربحاً، وعلى الرغم من ضعف إيرادات (الإتحاد) إلا أن أرباح (البلاد) حوالي نصف أرباح (الإتحاد). وتعالوا نشاهد (إيلاف) الذي إيراداته القليلة في المركز قبل الأخير لكن أرباحه – ما شاء الله – في المركز الرابع أي أعلى من أرباح (البلاد – الاتحاد – الائتمان) بل وأعلى من أرباح (الأوسط) كما ذكرنا. هذا وإن أعلى نسبة للأرباح المتحققة / إجمالي الإيرادات سجلها بالطبع (إيلاف ٧٤,٩٪) ومعه (المتحد ٧٣,٥٪) تلتهما بفارق كبير نسبة (الإتحاد ٥٠,١٪ – الائتمان ٤٦,٢٪ – المتحد ٤٥٪). وأوطأ نسبة هي لمصرف (البلاد ١٤,٤٪) الأمر الذي يدل على الإسراف في مصروفاته قياساً بإجمالي إيراداته ومقارنة بأقرانه.

٤- الأرباح المتحققة: أكبر الأرباح حققها (المتحد ٤٠,٢ مليار دينار) تلتها أرباح (الشمال ٢٩,٩ مليار دينار – بغداد ١٦,٢ مليار دينار – إيلاف ١٤,٥ مليار دينار – الأوسط ١٠ مليار دينار – الائتمان ٩,٧ مليار دينار – الإتحاد ٨,٨ مليار دينار – البلاد ٤,٦ مليار دينار). والملفت للأنظار عدم تناسب حجم المصرف أو مجموع إيراداته مع أرباحه المتحققة، حيث تميزت ثلاثة مصارف باستحواذها على نسبة عالية لأرباحها قياساً بحجمها أو بإجمالي إيراداتها هي (إيلاف – المتحد – الإتحاد). فأرباح أكبر المصارف حجماً (بغداد) أوطأ من أرباح الأصغر منه حجماً (الشمال – المتحد).

٥- إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات: من المتوقع أن ينفق مَنْ إيراداته هي الأعلى مصروفات أكبر من مصروفات غيره، وهذا ماحصل فعلاً، فأكبر المصروفات سجلها (الشمال) أكبر الجميع من حيث الإيرادات، لكن من تلاه في المصروفات (البلاد) وهو في المركز الخامس من حيث مجموع الإيرادات، لذلك جاءت أرباحه المتحققة في مؤخرة الجميع لضخامة مصروفاته قياساً بإيراداته. وبالعكس نجد أن (المتحد) الثاني من حيث الحجم مصروفاته في المركز الخامس الأمر الذي يدل على شحتها. وكالعادة يُلفت (إيلاف) الأنظار إليه كونه أوطأ الجميع من حيث المصروفات، فهي حوالي ثمن مصروفات الشمال الذي أرباحه حوالي ضعف أرباح (إيلاف). هذا وقد سُجلت أعلى نسبة لـ (إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات) التي تؤشر حالة ضعف السيطرة على المصروفات من قبل (البلاد ٨٥,٦ ٪) تلتها بفارق كبير نسبة الأوسط ٦٩,٤ ٪ – بغداد ٦١,١ ٪ – الشمال ٥٥,٥ ٪ – الائتمان ٥٣,٨ ٪ – الإتحاد ٤٩,٩ ٪) وأفضل النسب ما سجله كل من (إيلاف ٢٥,١ ٪ والمتحد ٢٦,٥ ٪).

٦- المصروفات الإدارية / إجمالي المصروفات: تصاعدت حصة [المصروفات الإدارية] من [إجمالي المصروفات] في مصرف (الائتمان ٥٩,٢ ٪ – بغداد ٥٦,٨ ٪ – الأوسط ٤٥,٣ ٪ – إيلاف ٤٤,٥ ٪) في حين أن أفضل النسب ما سجله كل من (الإتحاد ١٦,٦ ٪ – الشمال ١٩,٩ ٪ – المتحد ٢٢,٧ ٪ – البلاد ٢٢,٨ ٪).

٧- الأرباح المتحققة / إجمالي المصروفات: تميزت ثلاثة مصارف عن أقرانها بأرباحها المتحققة التي هي أكبر من إجمالي مصروفاتها الأمر الذي يدل على وفرة الإيرادات مع الاقتصاد في النفقات، أولها (إيلاف) الذي بلغت أرباحه ثلاثة أضعاف مصروفاته، و(المتحد) الذي مائله، ثم (الإتحاد) الذي ربت أرباحه قليلاً على مصروفاته. والنسب التي لا بأس بها (الائتمان ٨٥,٩ ٪ – الشمال ٨٠,٢ ٪) وجاءت نسبة (البلاد) متراجعة للغاية فهي بحدود ١٦,٨ ٪.

٨- إن مصادر إيرادات المصارف التجارية عندنا محدودة، فهي ناجمة عن تعاطي الإئتمان النقدي والاستثمارات والائتمان التعهدي والخدمات المصرفية، شكلت ثماني فقرات للإيرادات الواردة في جدول تحليل الأرباح. المصرف الرصين هو الذي يستند في إيراداته على قاعدة متينة متنوعة من الموارد لا أن يقتصر على عدد قليل منها الأمر الذي يؤشر إلى محدودية أو ضعف قابليات إدارته وضيق أفق تفكيرها المهني مما قد يعرض المصرف إلى مخاطر خاصة إذا لجأت إلى منح ائتمانات دون الحصول على ضمانات أكيدة وكافية ومنها نشاط إصدار خطابات الضمان الذي هو أخطر الإئتمانات المصرفية.

٩—الكشف أدناه هو بيت القصيد، فهو يحدد المصدر الرئيس لإيرادات كل مصرف والمصدر التالي له، وبالتالي معرفة النشاط الذي حصل منه المصرف على نسبة عالية من إيراداته والنشاط الذي تلاه. عندها سنجد ثلاثة مصارف من أصل ثمانية تركزت إيراداتها في نشاط [الائتمان النقدي] الذي لم يلق اهتماما خلال السنة السابقة ٢٠٠٩، ومصرفين من نشاط [خطابات الضمان]، ومصرفاً واحداً لكل من نشاط [الحوالات] و [الإستثمارات] و [بيع وشراء العملات الأجنبية]، ولم يلعب نشاط [الإعتمادات المستندية] دوراً مؤثراً، لكن [عمولات وإيرادات مصرفية أخرى] الناجمة عن النشاط التالي لمصرف (بغداد) لا يزال مصدرها غامضاً لأن المفترض أن تكون مبالغ هكذا إيرادات بسيطة كما أسلفنا. ويعود (إيلاف) إلى لفت الأنظار إليه مرة أخرى بتركيزه الشديد على نشاط [خطابات الضمان]الذي فاقت إيراداته ثلثي إجمالي الإيرادات مصراً على عناده وثباته على نهجه الذي سبق أن إتبعه في السنة السابقة الأمر الذي يدعو إلى القلق إذا كانت مبالغ هذه الخطابات غير مضمونة ضماناً أكيداً وكافياً. ومن النسب العالية ماسجلته إيرادات خطابات ضمان (البلاد ٥٠,٩٪) وإيرادات الإستثمار لمصرف (الإئتمان ٤٩٪) ثم إيرادات التسليفات والقروض لمصرف (بغداد ٤٥,١٪). وعلى ذكر إيرادات الاستثمار فلم يهتم بنشاط [الاستثمارات] جدياً سوى (الائتمان) و (بغداد) وكما أسلفنا جاءت نسبة إيراداتها عالية عند (الائتمان) الذي لم يكتف بذلك فنشاطه التالي هو [بيع وشراء العملات الأجنبية] فإذا توغلنا قليلاً نكتشف إن النشاط بعد التالي هو للحوالات والمقصود به بالدرجة الأولى نشاط [الحوالات الخارجية]، لذا نحن أمام مصرف متخصص بالإستثمارات والتعاملات الخارجية أو الأجنبية، وعلينا أن لا نستغرب إذا عرفنا بأن مديره المفوض هو المصرفي الضليع بأمور الاستثمارات الخارجية وبيع وشراء العملات الأجنبية منذ نعومة أظفاره المصرفية. صحيح إن مجلس إدارة المصرف هو الذي يقرر سياسة المصرف، ولأن المدير المفوض أحد أعضاء المجلس، فما يبدو هو أن كفاءة المدير المفوض وشدة ثقة أعضاء المجلس بأهليته أثرت على قراراته ووجهت أنشطة المصرف إلى ما أشرنا إليه.

الخلاصة

– من الممكن تلخيص تقييم وضعية إيرادات ومصروفات كل مصرف لسنة ٢٠١٠ من المصارف الثمانية المقارنة وماحققه من أرباح حسبما أظهرته المقارنة المطروحة في الجدول، وذلك على الوجه الآتي:

أولاً: مصرف الشمال

– هو أكبر المصارف المقارنة من حيث الإيرادات على الرغم من عدم كونه أكبرها من حيث الحجم، لكنه في المركز الثاني من حيث الأرباح لكون مصروفاته أضخم المصروفات على الإطلاق وبفارق كبير عن مَنْ تلاه، ولكبر حجمه سجلت إيراداته نسبة متوسطة لمجموع ميزانيته،

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

أثر الحوكمة في معالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف جراء الديون المتعثرة

الدكتور
صادق راشد الشمري
خبير مالي ومصرفي

بالنظر لحالات الفشل والإفلاس التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية في العالم وانهيار أسواق المال منذ أن بدأت الأزمة المالية منتصف عام 2007 , ونتيجة للتأثيرات السلبية لازمة الرهن العقاري او ما تسمى بأزمة Credit Grunch على اقتصاديات جميع الدول , وتأثيرها أيضاً على قيمة موجوداتها حيث قامت المصارف باتخاذ إجراءات احترازية (استباقية) وذلك باقتطاع جزء من أرباحها ووضعها تحت حقل تخصيصات لمواجهة الديون المتعثرة وتراجع قيمة موجوداتها وبالأساس الأسهم والاستثمارات الأخرى , حيث أستمرت هذه الاقتطاعات بعدما حققت أرباحاً قياسية وذلك بعد الارتفاع الكبير في اسعار النفط , وبدأت حالة نمو اقتصادي في أغلب هذه البلدان وخصوصاً النفطية منها, علماً أن المصارف لعبت دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز هذا النمو من خلال دورها كوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

ونتيجة لقيام هذه المصارف باقتطاع نسبة كبيرة من صافي أرباحها وهذا ما انعكس سلباً على اهم أرباحها المتحققة وبالنتيجة الى تراجع حجم الارباح الموزعة على المساهمين كما تراجعت ايضاً القيمة السوقية لاسعار الاسهم لهذه المصارف بنسب متفاوتة إضافة الى انعكاساتها السلبية في تعزيز قيمة حقوق المساهمين والقيمة الدفترية لأسهم هذه المصارف وبالتالي ملاءتها المالية. بعد ان اعتادت هذه المصارف اقتطاع نسبة كبيرة من ارباحها الصافية وتحويلها الى احتياطاتها المختلفة بعد توزيع نسبة من هذه الارباح على المساهمين وذلك لتطوير وتوسيع انشطتها المصرفية بدلاً من اللجوء الى الاستدانة او الاقتراض.

.وبالنظر لتعثر معظم المصارف في استرداد القروض التي منحتها مما جعل المخاطر الائتمانية Credit Risk ان ترتفع لديها باعتبارها تنتج عن عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها عند استحقاق العقد , لذلك فإن هذه الديون أصبحت قروضاً غير منتجة مما أثرت سلباً على سيولة هذه المصارف وموارادها المالية وجدارتها الائتمانية وسمعتها. وبالتالي لم تستطع أن تقوم بتقديم تمويلات جديدة تساهم في تطوير وبناء وتعزيز النمو الاقتصادي لبلدانها، سيما إذا علمنا بأن معظم المصارف تعمل بودائع الجمهور لغرض تعظيم ثروة المالكين والتي تكون استحقاقها عادة قصيرة الأجل او متوسطة الأجل, وبالمقابل فأنها توظف نسبة مهمة من ودائع او تمويلات وقروض تقدم الى المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية تكون عادة استحقاقاتها متوسطة الأجل او طويلة الأجل...

مع العلم أن الهدف الاساس لإدارة المصرف هو تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة إضافة الى هدف تعظيم القيمة السوقية للاسهم او تعظيم ثروة الملاك لذلك فأنه كلما زادت العوائد زادت المخاطر وعلى هذا الاساس فقد نرى ان قسما من الإدارات المصرفية تتبع سياسة متحفظة والبعض يتبع سياسة هجومية مغامرة والبعض منها يتبع سياسة معتدلة في إدارة استثماراتها أي في إدارة الموجودات.

الاستثمار وليس الادخار

أن مفهوم الاستثمار بمعناه يختلف عن مفهوم الادخار

- الادخار فهو مجرد حفظ للأموال التي لا يتم إنفاقها أي خزن او حفظ هذه الأموال أو جزء من المال المتاح حاضراً لأغراض إنفاق مستقبلي , كما يرتبط الادخار بالاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل حيث يرتبط الادخار بإيداع الأموال بالمصارف في حسابات الادخار او الحسابات الجارية ويكون الادخار مكملا للاستثمار كما الاستثمار مكمل للادخار وبوجود كل من الدخل والاستهلاك تتشكل تنمية اقتصادية ومن ثم استمرار النشاط الاقتصادي من هذا يمكن القول بأن الادخار هو ظاهرة اقتصادية في مجتمعات على مستوى الأفراد والمجتمع وهو فائض الدخل عن الاستهلاك أي هو الفرق بين الدخل وينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية وبالنتيجة فان الأموال المدخرة موجهة الى الاستثمار.

- أما الاستثمار فيقصد به توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة او الأموال المودعة لديه في شراء الأوراق المالية (كالسندات والاسهم...) لغرض تحقيق أرباح، وأيضاً للحفاظ على درجة من السيولة والتي تتمتع بها الأوراق المالية ولإمكان تحويلها الى نقد ، وهناك آخرون قالوا] إنه الإنفاق على الإضافات الجديدة الى السلع الجديدة بأنواعها كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن وغيرها ، أي وضع الأموال في صورة موجودات مالية او عقارية لزيادة قيمتها المستقبلية [,ليفهم من هذا بأن الاستثمار يتضمن تحمل المزيد من المخاطر والتي تختلف درجتها حسب الأنماط المختلفة للاستثمار على أمل تحقيق المزيد من العوائد .

فعندما تقوم المصارف او الشركات او الأفراد بعمليات الاستثمار عليها ان تختار هيكل محفظتها الاستثمارية أي كيفية توزيعها بين استثمارات قصيرة الاجل (موجودات متداولة) او استثمارات طويلة الاجل (موجودات ثابتة) وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة ، فكلما كانت نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة كبيرة أي أن معظم الاستثمارات قصيرة الاجل فهذا يعني ان الشركة سيكون لديها فائض سيولة (عالي) وبالمقابل فأن الارباح المتحققة ستكون محدودة لكون ان الاستثمار في الموجودات القصيرة (كالنقد والودائع المصرفية , والحسابات المدينة والمخزون والأوراق المالية قصيرة الاجل) أنها تحقق عوائد منخفضة لكن بالمقابل ان سيولتها أمينة وسليمة , أما الاستثمار في موجودات ثابتة فأنها تحقق عوائد مرتفعة ولكن على حساب السيولة حيث يكون من الصعوبة بمكان تحويلها الى سيولة بسرعة.

أن الحالة الأخرى عندما يتم اختيار الوسيلة الثابتة أي تكون نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة صغيرة أي أن معظم الاستثمار هو استثمار طويل الأمد فعندها تكون الارباح مرتفعة لكن بسيولة منخفضة.

يفهم من ذلك أن هناك علاقة طردية بين العوائد والمخاطر فكلما زادت العوائد ارتفعت المخاطر , لذلك فعندما تقوم المصارف بصياغة إستراتيجيتها لتحقيق عوائد أكبر بدرجة مخاطر أقل وهذا لا يتحقق الا من خلال فاعلية القرارات المالية سواء أكانت (قرارات استثمار او قرارات تمويل) وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للمصرف ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية، حيث على الإدارة ان توفر سيولة كافية وملائمة للمصرف لمقابلة الالتزامات المالية التي على المصرف دفعها في مواعيدها حتى لا يتعرض المصرف الى حالة عسر مالي سواءً كان فنياً أي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته خلال مدة محددة، وهذا يحدث عندما لا يتوفر لدى المصرف نقد جاهز يكفي لتغطية التزاماته خلال فترة معينة، او عسر مالي (حقيقي) ويحدث عند عدم مقدرة المصرف على سداد التزاماته حتى لو أعطي الوقت الكافي وذلك لان القيمة السوقية بجميع موجودات المصرف لا تكفي لسداد التزاماته وهو أخطر من العسر الفني.

.ولكي تتجنب المصارف مخاطر السيولة والتي هي عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها ، وتتمكن من تحقيق أرباح وبعيدة عن المخاطر ينبغي عليها الأخذ بمصفوفة الربحية – السيولة

ومن هذا المنطلق ولكي تتمكن المصارف من تجنب مخاطر الإفلاس وبالتالي مخاطر السيولة عليها ان تتبنى نظام حوكمة رشيد وذلك على اعتبار الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات لضمان حسن سير القطاع المصرفي باعتبار الحوكمة تشكل عنصراً أساسياً في سير العمل بشكل سليم وأمن للمصرف وتجنبه من المخاطر أي تقوم بالعمل على التوفيق بين استحقاقات القروض واستحقاقات الودائع، سيما اذا علمنا بأن احتفاظ المصرف بسيولة عالية او موارد مالية معطلة او غير مستثمرة ولا تجلب اية عوائد وبالنتيجة فأنها لا تساهم في تنمية وتنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة، لذلك يمكن الحكم على كفاية ادارة المصرف وفقاً لتحديد كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها خلال اي فترة زمنية، ان تحقيق ربحية المصرف من خلال تشغيل موجوداته بكفاءة عالية ، أما السيولة Liquidity فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل وفي قدرة المصرف في الحصول على التمويل القصير الاجل والطويل الاجل، فالسيولة ضرورية لوفاء المصرف بالتزاماته وتفادي مشكلات مخاطر الإفلاس والتصفية ان لم تتوافر السيولة ولو لفترة قصيرة وفي نفس الوقت فأن زيادة السيولة عن الحاجة فأنه قد يؤدي بالنتيجة الى تدني الارباح من جراء احتفاظ المصرف بموارد مالية معطلة او غير مستثمرة بأن الحوكمة هي نظام يدير كيان المؤسسات وكيفية السيطرة عليها بمعنى آخر يعني الترويج والالتزام بمبدأ الشفافية والمسؤولية من خلال معلومات كافية وبيانات ملائمة عن جميع الأنشطة والإجراءات والسياسات الإستراتيجية دون تعرض مصالح المؤسسة الإستراتيجية للخطر ، وان تكون منسجمة وأكثر انفتاحاً مع الجميع وكذلك مع أصحاب المصالح الخارجيين كما ينبغي الافصاح عن معظم المعلومات بأعمال المؤسسة على سبيل المثال (الافصاح عن نطاق التطبيق وهيكل رأس المال وكفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات ، حيث ان الغرض الأساسي للحوكمة هو بناء وتقوية المساءلة والمصداقية والشفافية وسلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين او حملة الاسهم والعاملين والمجهزين والزبائن وكذلك المراقبين , كل ذلك من أجل زيادة القيمة السوقية لثروة مالكي هذه المؤسسات والشركات من خلال زيادة سعر السهم في السوق الى الحد الاقصى عن طريق حسن المبادلة بين العائد والمخاطرة مما يعني تحقيق ميزة تنافسية.

.ومن خلال المصفوفة الربحية – السيولة أعلاه يتبين أن الربحية ضرورة وركن اساس وهدف اسمى للمصرف بما يجعله قادراً على الاستمرار والبقاء لان الخسارة المستمرة ستؤدي الى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين وهو أمر غير مقبول منهم، وسيؤدي بأصحاب الودائع الى أن يتوقفوا عن مد المصرف بأية ودائع جديدة والعمل على تقليص ودائعهم القديمة حيث امكن لذلك ولغرض قيام المصرف بتحقيق عوائد عالية عليه ان يستثمر امواله في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الامر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة.

السمات الأساسية للمصارف

أنظر المثلث الذي يمثل السمات الأساسية للمصرف على رأسها تحقيق ربحية عالية ليتمكن من البقاء والنمو Survival and Growth

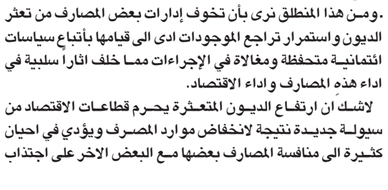

وعليه فأن تحقيق الهدف الأساسي للمصرف هو زيادة قيمته السوقية الحالية وهذا يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية الامر الذي يضيف بعداً جديداً الى وظائف الادارة المثلى والحكيمة وحوكمة للمصرف وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين خاصة ان اسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود الى ان تحقيق احدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الاخر انظر مصفوفة . الربحية والسيولة، فزيادة السيولة تعني زيادة الموجودات التي لا تحقق عائدا عاليا مثلما تطرقنا اليه سابقا وهذا ما يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمصرف، كما ان الزيادة في الربحية تتطلب المزيد من الاستثمار في الموجودات الأقل سيولة وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة ويعرض المصرف لمخاطر اكبر. حيث ان المالكين يريدون ارباحاً ، أما المودعون فأنهم يرغبون بان يجدوا ودائعهم و (السيولة) متوفرة أمامهم دائماً , لذا يمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان.

لذلك فأن تعثر المدينين عن تسديد القروض وفوائدها او عدم التوافق ما بين التواريخ المتوقعة لتسديد القروض وفوائدها والوقت الفعلي للتسديد مما يجعل هناك خللاً في السيولة والربحية، حيث ستعرض سيولة المصرف الى ندرة كما تتآكل أرباحه أيضاً.

.وسيتعرض المصرف ايضاً الى ان يبيع جزءا من استثماراته في وقت غير مناسب تأميناً للسيولة وهذا ما يسبب خسائر استثماراته، وقد يلجأ البعض من المصارف الى دفع فوائد مرتفعة لاستقطاب ودائع جديدة لتعزيز سيولته، وعند ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع فهذا بالنتيجة سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الإقراض وانخفاض هامش الربح.

.ومن هذا المنطلق نرى بأن تخوف إدارات بعض المصارف من تعثر الديون واستمرار تراجع الموجودات ادى الى قيامها بأتباع سياسات ائتمانية متحفظة ومغالاة في الإجراءات مما خلف اثارا سلبية في اداء هذه المصارف واداء الاقتصاد.

لاشك ان ارتفاع الديون المتعثرة يحرم قطاعات الاقتصاد من سيولة جديدة نتيجة لانخفاض موارد المصرف ويؤدي في احيان كثيرة الى منافسة المصارف بعضها مع البعض الاخر على اجتذاب

الاقتصادي | العدد (2239)السنة التاسعة -الثلاثاء (6) أيلول 2011

الودائع ودفع فوائد عالية، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض ايضاً.

.وقد لوحظ في بعض الدول ان هناك فارقا كبيرا بين سعر الفائدة المدفوعة على الدولار وسعر الفائدة المدفوعة على الودائع بالعملة المحلية على رغم ارتباط العملات في قسم من هذه الدول بسعر صرف الدولار.

.وعندما تقوم المصارف بتغطية خسائر الديون المتعثرة من احتياطياتها ستؤدي بالضرورة الى انخفاض قيمة حقوق مساهميها، وبالتالي ملاءتها المالية، كما ان التخوف على جودة موجودات المصارف اصبح في مقدم معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية في اسهم المصارف من قبل مختلف شرائح المستثمرين، وهكذا وضعت البنوك المركزية معايير واليات متنوعة للتأكد من جودة القروض التي تقدمها المصارف بهدف تقويم اسعارها العادلة استنادا الى القيمة الحقيقية لموجوداتها.

وأن وجود جهاز مصرفي سليم وأمن ومعافى ، ينبغي أن تتوفر فيه اجراءات سليمة وفاعلة من خلال رقابة مصرفية فاعلة وحوكمة رشيدة وذلك لغرض المحافظة على بيئة اقتصادية قوية وقادرة على الوقوف تجاه أية أزمة تتعرض لها وأخرها أزمة الرهن العقاري.

ولكون الرقابة المصرفية ما هي الا مجموعة من الاجراءات والقواعد والاساليب التي تستخدمها البنوك المركزية للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف لتتمكن من المساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين ومقدرة الدولة والثقة بادائها ، وحتى توجد مصارف قادرة على لعب دور حيوي وأساس في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات وعلى هذا الاساس ينبغي ان تكون هناك رقابة سليمة الى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفاعلة تسهم في تأمين الاستقرار المالي لهذه البلدان حيث لم تعد الرقابة المصرفية والحوكمة هي مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف بل اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة.

وعلى هذا الاساس فأن العمل المصرفي يرتبط بالمخاطرة طبيعياً ، وتعد المخاطرة الائتمانية وما ينتج عنها من ديون متعثرة أهم جانب يحيط بنشاط الائتمان المصرفي وأن القروض المتعثرة برزت بشكل أساس من خلال العديد من العوامل التي تمثلت بضعف اجراءات منح الائتمان وتحليل الجدارة الائتمانية من خلال (6Cs) ، أن عناصر الجدارة الائتمانية للمقرضين للتعرف على مدى قدرتهم ورغبتهم في السداد ، حيث ان الاخلال بها يؤدي بالضرورة الى ضعف في عمليات السداد وتراكم القروض المتعثرة علماً ان الشواهد والادلة الكثيرة التي أفرزتها الازمات المالية منذ عام ١٩٠١ ولحد أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨ تؤكد ان موضوع القروض المتعثرة والاخلال بهذه الضوابط كان سبباً رئيساً في المساعدة على نشوء هذه الازمات من خلال عدم قيام هذه المصارف والمؤسسات المالية باتخاذ إجراءات سليمة تتلاءم مع أوضاع المصارف وخصوصاً موضوع تصنيف الائتمان والمخصصات التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة معضلة القروض المتعثرة كما ان هذه المخصصات لا تغطي قيم هذه القروض وبناء على ذلك فأن لجنة بازل للرقابة المصرفية عندما وضعت هذه المبادئ في بداية أنطلاقها عام ١٩٨٨ وركزت على مخاطر الائتمان Credit Risk بأنه ينبغي على المشرفين المصرفيين بأن يضعوا حداً أدنى من المتطلبات الأمنة والملاءة لكفاية رأس المال باعتباره أحد الضوابط المهمة والحيوية للرقابة المصرفية لجميع المصارف وأن يتم تحديد رأس المال مع القدرة على امتصاص الخسارة التي تتعرض لها المصارف واعتبرت أن رأس المال المتكلف عنصر أمان هام في العمل المصرفي باعتباره مصدر إيراد دائم لحملة الأسهم ومصدر تمويل للمصرف ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي كما يشكل أيضاً سبباً رئيساً لتأكد حملة الأسهم من ان المصرف تتم إدارته بشكل سليم وامن وبناء عليه فأن توفير الحد الادنى لمعدلات كفاية رأس المال ضرورية لخفض مخاطر وخسائر المودعين والمقترضين والمساهمين الاخرين في المصرف ولتحقيق الاستقرار في الصناعة المصرفية لذلك يتطلب من السلطة النقدية ان تشجع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الادنى (١٢٪ ٨٪) وفي حالة ما أنخفض مستوى رأس المال عن الحد الادنى المفروض فأنه يترتب على البنوك المركزية التأكد من ان المصرف يمتلك خططا واقعية لإعادة الحد الادنى الى طبيعته في الوقت المحدد.

كما ان لجنة بازل الزمت البنوك بضرورة توفر شروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعالة، وان يكون لنظام اشراف مصرفي فعال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل هيئة او وكالة تشترك في الاشراف على المؤسسات المصرفية، كما ينبغي ان تمتلك هذه الهيئة استقلالية تنفيذية وموارد ملائمة وكافية، الى جانب وجود اطار قانوني مناسب للاشراف المصرفي بما في ذلك احكام تتصل بتفويض المؤسسات المصرفية واشرافها المستمر، فضلاً عن سلطات للتأكد من التقيد بالقوانين وكذلك الاهتمامات المتعلقة بالأمان والسلامة وأخيرا وليس اخراً توفير الحماية القانونية للمشرفين ويجب وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بين المشرفين وحماية سرية لهذه المعلومات.

وحتى تتمكن المصارف من تطبيق سياسة سليمة وكفوءة للحد من هذه المخاطر وزيادة حوكمة محفظتها الاقراضية، ولكي تتمكن من اداء ممارسات فعالة في الحوكمة وهي اساسية لتحقيق والمحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي حيث انها تساهم في تجنب المصارف من حالات الخسائر وتبعدها عن التعرض للمخاطر المختلفة وعدم تعرضها الى ازمة سيولة وبالتالي تكون قادرة على تعظيم مقدرة المصرف على اجراء تقييم دقيق وسليم لهذه المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للحد من خطر تعرض المصرف لها يتطلب توافر مناخ ملائم لادارة المخاطر وكذلك هناك اجراءات سليمة لمنح الائتمان والحفاظ على عملية ادارة وقياس ورقابة مناسبة للائتمان وتوفر ضوابط كافية لمخاطر الائتمان وان يكون هناك دور حيوي وهام للمراقبين (البنوك المركزية) في تقييم المخاطر ومن هذه الإجراءات.

ويتم الاستنتاج من كل ذلك أنه ينبغي العمل على

١- محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظام CAMELS (كفاية رأس المال، الموجودات وجودتها، ادارة ناجحة، عوائد مناسبة وقدرة المصرف على تعظيمها وزيادتها، سيولة كافية، السيطرة على تقلبات اسعار الفائدة أي توفر النظم الحساسة الخاصة بمخاطر السوق)

٢- قيام المصارف بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن زبائنها في مختلف أنحاء البلد من أجل تسهيل عملية تقييم ملاءة الزبائن من قبل وكالات التقييم.

٣- ضرورة اعتماد المصارف على نظام للإنذار المبكر عن أية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في التسديد وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أول بأول وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات وضرورة إلزامها على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

٤- العمل على تحديث وتطوير الأنظمة الداخلية للمصارف لتتمكن من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض ومتابعة أنشطتهم لمعرفة أن القرض الممنوح يستعمل في الأغراض الممنوح من أجلها القرض.

٥- تتبنى المصارف إستراتيجيات خاصة لتجنب منح الائتمان أو إقراض الزبائن ذوي المخاطر العالية والالتزام باللوائح الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي والاعتماد على المعايير الصادرة عن اتفاقية بازل ٢.

٦- قيام المصارف بتخصيص رأس مال حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها والاحتفاظ بنسب المخصصات المطلوبة والخاصة بتصنيف الديون (وحسب اللوائح الإرشادية الصادرة عن البنوك المركزية).

٧- يتوجب على المصارف ان تستخدم سياسة صارمة بمتابعة إجراءات التسديد مع الزبائن المتأخرين عن التسديد والمماطلين وعدم التساهل معهم مهما كانت الظروف وذلك باستخدام الاجراءات القانونية.

٨- أن توفر للمصرف بيئة مناسبة وذلك من خلال إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنوك المركزية من ممارسة دورها الرقابي بشكل حيوي وهام كما تساعدها على تطبيق مبادئ بازل وكذلك الاسراع بتشريع قانون للمصارف الإسلامية يتلاءم مع أنشطتها كما تتميز بالحوار المفتوح بشأن التعثر لهذه القروض مع احتساب تكاليف تحصيلها وأدارتها أي أتباع الأسس السليمة في العمل المصرفي والابتعاد عن المضاربات والمغامرات.

٩- تشديد مراقبة البنوك المركزية من خلال اعتمادها على سياسات اكثر حزماً وصرامة في ما يتصل بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال والابتعاد عن المغامرات والمقامرة وبيع الديون وضرورة زيادة الكوادر المصرفية لدى البنوك المركزية وتطويرهم من خلال برامج تدريبية ليتمكنوا من القيام بالرقابة على أنشطة المصارف المختلفة.

الاقتصادي | العدد (2239) السنة التاسعة - الثلاثاء (6) أيلول 2011

المرصد الاقتصادي

بحيرة الرزازة من منتجع الى مستنقع مالح !

متابعة / المدى الاقتصادي

يتفاجأ كثيرون من قاصدي بحيرة الرزازة (١٥ كم غرب مدينة كربلاء التي تبعد نحو مئة كم جنوب بغداد)، أنها تصبح في كل مرة اقل جذبا لهم بسبب تحولها إلى ما يشبه المستنقع الملوث بالأوساخ، المحاصر بالطحالب والأحراش والأسماك والأحياء البحرية الميتة. لكن الخطر الأكبر الذي يداهم البحيرة الزرقاء إضافة الى ذلك كله، الملوحة ونقص المياه، اللذين يهددان بجفاف هذه المستنقع المائي الكبير في المستقبل.

وعلى رغم ان البحيرة وتخومها ظلت لفترة طويلة من الزمن أشبه بالمكان الخاص للأجندة العسكرية حين انتشرت معسكرات تدريب الجيش العراقي السابق منذ نهاية السبعينيات الا ان الناس لم يكفوا عن زيارتها للاستجمام، والتمتع بجمال طبيعتها.

مستنقع مالح:

ومنذ العام ٢٠٠٣، لم تعد الرزازة مكانا مأهولا بعدما تحولت إلى مستنقع مالح ومقبرة للحيوانات والأسماك الميتة.

ويعزي رحيم المالكي من ساكني المنطقة، تهديدات الجفاف إلى قلة مياه نهر الفرات التي تغذي البحيرة، ذلك ان النهر نفسه يعاني من انخفاض مناسيب مياهه.

وإضافة إلى نهر الفرات تستمد البحيرة مياهها من بحيرة الحبانية والمياه الجوفية، ومياه الإمطار.

وما يزيد من نسب التلوث في الرزازة هو تلوث مصادر مياهها، لاسيما نهر الفرات الذي يغذيها والذي يصل حجم التلوث فيه الى نحو ١٢٠٠ جزء في المليون بحسب مصادر عراقية عام ٢٠١٠.

وتتألف البحيرة من مستنقعين هما،بحر الملح، وأبو دبس،وتمتد على طول ٧٠ كم جنوبا وبعرض ٤٠ كم.

ملوثات البيئة

وينظر أبو أمير أحد ساكني المنطقة بحسرة الى تلك الأيام الماضية وهو يصطحبنا معه في زورق يمخر عباب المياه حيث يشير بأصبعه الى اسماك ميتة تطفو هنا وهناك.

وفي الأيام الخوالي اجتذبت البحيرة هواة الطيور والسياح ومحبي الطبيعة لزيارتها، وكان الزوار وسكان المنطقة يطوفون في قوارب صغيرة الى اعماق البحيرة.

ويدعونا ابو أمير الى عدم الاستغراب حين نصادف في جولتنا حيوانات ميتة غير بحرية مثل الكلاب، فالبحيرة اصبحت مرتعا لكل ملوثات البيئة، وعلى رمال الشاطئ صارت النباتات البحرية مصدا لأكياس النايلون ومخلفات يرميها مرتادو البحيرة.

مشكلة بيولوجية خطيرة

ويشير الخبير البيئي من جامعة كربلاء احمد عبيد الى ان اكثر انهار العراق ولاسيما بحيراته شبه المغلقة تعاني من مشكلة بيولوجية خطيرة نتيجة تعفن الطحالب والأحياء الميتة. ويشير الى ان عدم (كري) الأنهر والبحيرات لإزالة الغرين المترسب،ما أدى الى تأقلم الطحالب وتكاثرها، ويمكن تلمس تعفن كبير في قاع البحيرة خصوصا في أشهر الصيف عندما تنحسر مياه البحيرة مئات الأمتار فتنبعث منها روائح كريهة وهذا يسبب نقصا في كمية الأوكسجين اللازمة لتنفس الأسماك.

وتقع عين الناظر على الكثير من العبوات البلاستيكية والزجاجية تنتشر حول الشاطئ مشوهة منظر الشاطئ الجميل.

ويؤكد عبيد ان البحيرة لا ينقذها غير الاستثمار السياحي، حيث أن مشاريع الدولة وان شملتها لكنها ستكون وقتية لا تتمتع بالديمومة كما حدث في تجارب السنوات السابقة.

ويدعو عبيد القطاع الخاص الى الاستثمار فيها عن طريق بناء أماكن الترفيه والاستجمام وتنمية تربية الأسماك فيها حيث يمكن ان تكون البحيرة مصدرا لتعزيز المخزون السمكي في العراق.

تغذيتها من جديد بالمياه

ويشير عبيد الى ان الخطوة الأولى في إحياء البحيرة، هو في تغذيتها من جديد بالمياه الحلوة لتقليل نسبة الملوحة كخطوة أولى في تعويض فرص الحياة البحرية فيها عن طريق ادخال أنواع جديدة من الأسماك البحرية تتحمل الملوحة العالية.

وعلى رغم ان السلطات المائية تضخ اليها المياه بين الفينة والأخرى الا ان هذه ليست كافية، بسبب نسبة الملوحة الكبيرة، والتبخر الكبير بسبب كبر مساحتها المائية التي تتعرض إلى أشعة شمس قوية طيلة أيام السنة.

اقتصاديات

قدرة العراق التصديرية

■ عباس الغالبي

لم تشهد الصادرات النفطية العراقية تطوراً ملموساً بعد ابرام عقود جولات التراخيص الثلاث مع عدد من الشركات العالمية، حيث لم تتجاوز القدرة التصديرية حاجز المليونين والنصف برميل يومياً، وهو تطور طفيف نسبي لايرقى الى توقعات وتصريحات وزارة النفط ولاسيما وزيرها السابق حسين الشهرستاني.

ويبدو ان مسارات التنفيذ في هذه العقود مازالت بطيئة تسير سير السلحفاة تنتابها كثير من العراقيل منها لوجستية واخرى لانعرف ماهيتها، فأن الامر يتطلب من وزارة النفط او الشركات ذاتها ان تبدي كثيراً من الشفافية والافصاح سعياً لتوضيح الحقائق التي تعد معوقات عمل امام هذه الشركات للوصول الى المستويات التي اعلنت عنها سابقاً والتي مازالت بعيدة عنها.

ولكن وزارة النفط تصر على ان هذه العقود المبرمة ضمن جولات التراخيص الثلاث هي ناجحة وحققت المزيد من الايرادات فضلاً عن تطوير المكامن النفطية وهي ادعاءات بعيدة عن الواقع في ظل عملية التأخير في اصدار قانون النفط والغاز الذي مازالت مسوداته محكومة ومسورة بالمصالح السياسية البعيدة عن المصالح الاقتصادية الوطنية، حيث يجري التعامل مع موضوعة النفط والغاز من قبل الطبقة السياسية على انها مغانم لها وليس لعموم الشعب العراقي، حيث ان صوت الطبقة السياسية يعلو لحساب المصالح الضيقة، فيما يخنق صوت الشعب صاحب هذه الثروة ومالكها ، ولابد من الاشارة الى ان مسودة قانون النفط والغاز كتبت ثلاث مرات وعدلت اكثر من مرة وشكلت لجان واضيفت فقرات وحذفت اخرى ونوقشت اكثر من مرة في مجلس الوزراء ولم ترحل الى مجلس النواب لحد الان بدعوى عدم الاتيان بمسودة تلائم أذواق الجميع وترضي طموحات الجميع وهي مسألة خلافية رحلت من الدورة البرلمانية السابقة لانها خلافية عقيمة وصعبة ولانعرف أين تكمن صعوبتها وأين مفترقات الطرقات على الرغم من مراقبتنا لحيثيات الموضوع عن كثب واطلاعنا على المسودات كلها، إلا اننا لم نجد مسوغاً لهذا الخلاف والجدل العقيم لان التوصيف الرئيسي للقانون ان النفط والغاز ملك للشعب العراقي بجميع مكوناته وأطيافه من دون تمييز بالجنس أو العرق أو الدين.

> أن ها التأخير لقانون النفط والغاز ألقى بظلاله على العقود النفطية ومدى قانونيتها وأثير جدل واعتراض عليها، ما أثر ذلك على امكانية تطوير القدرتين الانتاجية والتصديرية والتي تؤثر أيضاً بدورها على النمو الاقتصادي

ومن هنا فأن ها التأخير لقانون النفط والغاز ألقى بظلاله على العقود النفطية ومدى قانونيتها وأثير جدل واعتراض عليها، ما أثر ذلك على امكانية تطوير القدرتين الانتاجية والتصديرية والتي تؤثر أيضاً بدورها على النمو الاقتصادي الذي مازال يعاني من وحدانية الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للتمويل.

ولابد من الاشارة الى ان القدرة التصديرية للعراق ايضاً ترتبط بالحصص المقررة في منظمة أوبك ومايتبع ذلك من تأثير على تعاملات الاسواق ومستويات الاسعار التي يعول عليها في ادامة زخم المشاريع الاستراتيجية التي اعلنت الحكومة والتي نوهت بنيتها الاقدام على تنفيذها بعد توفير الغطاء المالي لها، وكذلك مايرتبط بعقود الدفع بالاجل التي تمول مجتمعة من العائدات المالية المتحققة من الصادرات النفطية وهي جدلية تكاد تكون متلازمة ومؤثرة في مسارات التنمية والاعمار، مايتطلب جهداً حكومياً لرفع الصادرات بشكل تدريجي لكن ليس على غرار مايجري حالياً من تقدم طفيف لايوازي الحملة الاعلامية الحكومية التي بشرت بنجاح عقودها النفطية قبل اكثر من عام ونصف من الان.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون